

# المجتمع المدني في مواجهة السلطة

**La société civile face au  
pouvoir**

تأليف : البروفسور روجيه سو  
ترجمة : الدكتور صلاح نيّوف

مؤلف الكتاب  
روجيه سو

**Roger sue**

عالم اجتماع فرنسي ، بروفيسور في كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية في  
جامعة السوربون الخامسة  
دار النشر

كتاب " المجتمع المدني في مواجهة السلطة " صادر عن دار نشر

**Presses de sciences po, 2003, paris 2003**

**ISSN 1272-0496**

هذا الكتاب مؤلف من 118 صفحة وهو من القطع الصغير.

إهداء

إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

## فهرس الكتاب

مدخل : المتطلب الجديد الديمقراطي .....

الفصل الأول : لماذا هذه الأزمة في السياسة ؟ .....

أية سيادة ؟ .....

سلطة الخطاب و خطاب السلطة .....

التمثيل المستحيل .....

شرعية خاضعة للنقاش .....

الفصل الثاني : النظام الجديد للارتباط الاجتماعي .....

العلاقات المفترضة؟ .....

قيمة الارتباط الاجتماعي .....

الفهم السيئ للجمعية .....

النظام القديم والنظام الجديد .....

الفصل الثالث : من الارتباط الاجتماعي إلى الحركة الاجتماعية ...

هل هو نموذج جديد للتدخل الاجتماعي ؟ .....

المحلي والعالمي .....

صورة أكيدة وثابة لفرنسا .....

تخيل يحمل إلى المستقبل ؟ .....

نحو الشراكة السياسية .....

الفصل الرابع : اقتصاد رأس المال الإنساني .....

الاقتصاد الجديد .....

كيف ننتج الفرد ؟ .....

كيف ننتج الفرد ؟ .....

## ..... الفصل الخامس : عنف الديمقراطية

- ..... " رد الفعل " السياسي.
- ..... " الفضائل " السياسية للعنف.
- ..... الانشقاق السياسي الجديد.
- ..... اليمين المتطرف.
- ..... أزمة النمو الديمقراطي .....

## ..... الفصل السادس : صوت المجتمع المدني.

- ..... آخر الطوباويات.
- ..... أية جمعيات ؟
- ..... من العمل التطوعي إلى العمل المنظم..
- ..... صعوبات تعميم العمل التطوعي.
- ..... تكلفة أم مصدر ؟
- ..... الديمقراطية الاقتصادية.
- ..... فضاء العامة.
- ..... فضاء من التمثيل.

## ..... الفصل السابع : تغيير السياسة.

- ..... القضاء السياسي.
- ..... جمهورية أخرى.

## المجتمع المدني في مواجهة السلطة

روجيه سو

Roger Sue

مدخل:

المتطلب الجديد الديمقراطي.

هل الديمقراطية في خطر؟ هل نعيش نحن في زمن من التأخر الديمقراطي كما سيتبين لنا، أو كما نريد أن نعتقد؟ بالتأكيد هناك مؤشرات ودلائل، كما هو ظاهر، تذهب ضمن هذا المعنى :

عدم المبالاة و عدم الاهتمام بالسياسة، إنه إحجام قياسي عنها. فقدان الثقة بالطبقة السياسية، غياب المدنية والفردية، ضعف التماسك الاجتماعي، تقدم ظاهرة العنف وصعود التطرف. إن الأسباب التي تحدثت الخوف وتجعلنا نخاف منها كثيرة ومتوفرة جدا . مع ذلك علينا أن نتوخى الحذر من أي تزييف للحقائق ومن التقييمات المبكرة. وأريد هنا أن أقدم تشخيصا آخر مختلفا تماما :

أزمة السياسي ( السياسة فيما يتعلق بالقضايا العامة) ومشاعر القلق في داخل الديمقراطية ناتجة عن تأخر وليس عن تقدم فيما يتعلق بالحاجة أو المتطلب الديمقراطي داخل المجتمع المدني ، على هذه الأزمة وتلك المشاعر القلقة ، المؤسسات السياسية الحالية لا تعلم ولا تستطيع الإجابة. هذا المتطلب الجديد لا يمكن إظهاره أو شرحه فقط من خلال الريبة أو الشك، فالاستخفاف أو سد الأذنين الرافض والمعترض، يبرز ربما بشكل واضح الخطوط الكبرى و العريضة لنظام سياسي غير مسبوق حيث المجتمع المدني سيلعب في النهاية الأدوار الأولى. وهذا شكل من أشكال العودة لأسس الديمقراطية ذاتها.

إذا كان نفي أو إنكار الطبقة السياسية هو الأكثر دلالة وحقيقة للقلق الحالي، فإنه ليس هو السبب. والسؤال المطروح من الآن فصاعدا، ليس إلى أي حد أو

تلك الدرجة هذا أو ذاك لديه القيمة أو النوعية، أو النزاهة و الاستقامة والمسؤولية أمام من يمثل، بل لأكثر عمقا وبعدا، السؤال هو أكثر رعبا وإخافة وترويعا، ضمن هذا المجتمع المدني الحالي وبالشروط التي يتواجد فيها: من يستطيع إعادة شرعنة التمثيل لهذا المجتمع المدني؟

في الواقع، السياسة المعاصرة فشلت في أداء دورها الجوهرى في تقديم وإخراج نفسها، في التمثيل الحقيقي وحتى الروحي للمجتمع المدني الذي لا يعترف به والذي اختلط عليه الأمر. إذا كانت السياسة في حالة تناقض واضمحلال ليس فقط بسبب أشكال الحكم القائمة، بل لأنه النظام الديمقراطي أو الديمقراطية ذاتها في حالة رهان.

عملياً، غياب أو المكان الشاغر للديمقراطية التمثيلية يمكن شرحه من خلال تطورين سسيولوجيين كبيرين :

من الجانب الأول : السياسة تفقد موضوعياً من قوتها وسلطانها بسبب العولمة والنزعة " للاقتصاد" ثم التخلي عن كبرى الإيديولوجيات في العالم التي كانت تعطي القوة للخطاب السياسي. إذا زوال الثقة بالطبقة السياسية هو أولاً سياسي قبل أن يكون أخلاقي.

من الجانب الثاني : المجتمع المدني استطاع أن ينضج سياسيا وبشكل مستقل. حيث انتشرت قيم الديمقراطية بشكل تصاعدي، حتى أن المجتمع المدني كاد أن يوازي في ارتفاعه ما وصلت إليه السياسة.

بالإضافة للجانبين السابقين، فإن من أسباب سقوط الطبقة السياسية أو تراجعها، هو أن عملية الوصول إليها أصبحت تعتمد على الترقيات غير قانونية ومحاباة الأقارب داخل الوسط السياسي، وبالتالي هي طبقة فاسدة . إن أخلاق هذه الطبقة لم تصبح فجاءة ضارة ومؤذية، فقد تطورت إيجابيا عبر التاريخ وخاصة مع القوانين المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية وبالحملة الانتخابية. إضافة لذلك إن مستوى الوعي الذي وصل إليه الرأي العام يمنع من الآن فصاعداً الذي يمارس الأعمال المخالفة أن يمر من غير قصاص. فباسم الأخلاق الديمقراطية لن يقبل أحد أن تهزأ الطبقة السياسية من القضاء و من الصحفيين..... أو لمن لا ينتسب إليها. مع كل هذا يبقى هناك مطلب وأمل بديمقراطية أكثر حيوية وأكثر احتراماً في مواجهة ممثلي السياسة أو في

مواجهة الانحطاط الدائم للسياسة، هذه السياسة التي لا تملك في أخلاقها "أخلاقاً" ولا في محتواها "رؤية"، ولا في شكلها "قوانين" كما أنها لا تملك الإجابة على هذه الأسئلة.

إن الفارق المتسع، على شكل طلاق بين المجتمع المدني والممثلين السياسيين، هو أصل الانشقاق السياسي، وهو الذي يدعونا للعودة إلى سؤال وإلى قضية الديمقراطية. لقد مضى الزمان الذي فيه المنتخبون ديمقراطياً وبواسطة الاقتراع الوطني، يشكلون التصنيف الحقيقي لنظام ديمقراطي. لا سيما أن المنتخبين "بكسر الخاء" بدؤوا من زمن يتخلون عن صندوق الاقتراع.

إحساسنا وموقفنا من هذه الديمقراطية يبدو مبالغاً فيه ومعقداً. وهذا ما يتطلب العودة إلى بعض المبادئ المؤسسة للديمقراطية، وقد أفسدت على مر التاريخ، ووجدت اليوم بهذه الحالة. مهما كانت إعادة التعريف لهذه القيم الأساسية الأصلية فيما يتعلق بالحرية والمساواة، وبفكر التداول وآليات الإعلام والمشاركة ومراقبة إصدار القرارات، يجب أن نتذكر أن النظام الديمقراطي يختلف عن الأنظمة الأخرى، فهو ليس دولة لها القواعد الدستورية والإجراءات القانونية، إنه تطور مستمر لعملية الديمقراطية démocratisation على مر التاريخ، حيث كل عصر يجب أن يعطي رؤية أكثر تقدماً وأكثر تطابقاً للحالة المثالية الأولى للديمقراطية، وهي الإدارة الذاتية للمجتمع من خلال نفسه، ففي أي مجتمع متحرك، الديمقراطية التي لا تتقدم فإنها بالتأكيد ستتراجع.

نحن ندخل اليوم هذا القرن في مجتمع متغير ومتبدل إلى درجة كبيرة، ولكن مع تمثيل للسياسة و للديمقراطية لم يتطور ولو جزءاً بسيطاً منذ القرن التاسع عشر. ونقصد هنا أنه لا بد من إعادة وضع المجتمع المدني وتمثيله السياسي في سياق هذا التطور والتبدل مؤسسين أفقاً وخطاً واضحاً للديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. إن المهمة ذات أولوية كبيرة وطارئة كما الاضطرابات الدولية التي تستفهم أو تتسأل عن الديمقراطيات وقيمها، وأكثر من ذلك تتسأل عن قدرة واستطاعة الديمقراطيات على احترام أو تجسيد أي تقدم كان، ولا تحصر نفسها فقط فيما تحققه من معدلات للنمو.

فليس فقط النمو البطيء أو المنخفض لا يسمح بالتفكير بالغد الذي يشدو ويغني لنا، كما كان سنوات الثلاثينات الجميلة والمجيدة، ولكن أيضاً ووفق كثير من المراقبين، الاستبعاد والحرمان، الفقر، والظلم وعدم المساواة وضعف المشاركة السياسية، بسبب كل هذا ديمقراطيتنا لا تتقدم وليس فقط بضعف معدل النمو الاقتصادي.

فكل منا يعرف أن الفصل ما بين الشمال والجنوب، يتواجد أيضاً داخل الديمقراطيات الغربية، كما هو بين دول فقيرة ودول غنية. فأى نموذج للديمقراطية ضعيف ومتنازع عليه في الداخل لا يمكن أن يكون قوياً في الخارج، ولا يعطي مثلاً حقيقياً للشعوب في كل أنحاء العالم.

إذا كيف نعيد الوجود والرؤية لديمقراطية تليق بهذا العصر وتناسبه، وديمقراطية لها تمثيل سياسي يكون أهلاً لها ولا يجتزؤها؟  
الدافع أو المحرض الحقيقي يأتي من المجتمع ذاته الذي يفرض تدريجياً أجندته السياسية الخاصة، وتعريفه الخاص الذي يعود إليه في الحقل العالم والحقل السياسي، والذي يفرض أشكاله أيضاً الخاصة به فيما يتعلق بالتمثيل، وصعود قوي لفاعلين جدد داخله، ثم أشكال جديدة من التجمعات والاتصالات... الخ.

إنه "قلب" أو عكس كبير "للموضوع" السياسي الذي نرتبط به، إنه "قلب" وتغيير صامت لطبيعة السلطة، حيث الصعود الغير منتظر "للسياسي" و "الديمقراطي" في المجتمع سيصبح وسيحدث ضد السياسة التقليدية، وبشكل خاص ضد السياسة "كحرفة" أو "مهنة" خاصة بطبقة سياسية. فما هو "سياسي le politique"<sup>1</sup> يتأكد ضد ما هو "سياسة la politique"<sup>2</sup>، وهذا ضرب أو شكل من "المفاجأة السماوية" كما يعبر عنه بيير بورديو (Pierre Bourdieu). فالجسم الاجتماعي يعيد حقوقه الطبيعية، ليصبح جسماً سياسياً وحده يكون شرعياً، وليس فقط عبارة عن جسم انتخابي يخضع للعرض السياسي ويخضع لجماعة معينة في زمن مختصر ومقتصر على الانتخابات.

1 سياسي: صفة، تتعلق بتنظيم السلطة داخل الدولة، فنقول: رجل سياسي: يهتم بالشؤون العامة، فلسفة سياسية: وهي دراسة مقارنة لأشكال السلطة الممارسة داخل الدول وبين الأشكال الأخرى الممكنة. علوم سياسية: تحليل أشكال السلطة الممارسة داخل الدول والمؤسسات. حقوق سياسية: وهي حقوق من خلال المواطن يستطيع المشاركة في ممارسة السلطة، إما مباشرة أو من خلال التصويت.  
2 سياسة: "صفة مؤنثة"، وهي مجموعة الخيارات التي تؤخذ بشكل جماعي أو فردي بواسطة الحكومة في دولة ما أو مجتمع ما (شرح من المترجم)

هذا التأكيد للمجتمع كمجتمع سياسي قادر على اختيار مواضيعه التي تخصه وتعنيه، لا يتوقف فقط على ثورة في العقلية. إنه يقدم هندسة مؤسساتية جديدة، حيث ندرك علاماتها الأولى مع زيادة وتكاثر "السلطات العليا"، ووجود مقاييس حول تحديد التفويضات للآخرين، ومن ثم الديمقراطية المحلية<sup>3</sup>. إنه الوقت الذي فيه المجتمع يحصل ويمنح المؤسسات التي يستحق، وتكون على مستوى تطوره، حيث النظام الديمقراطي سيلحق تأخره وتخلفه عن المفهوم الذي لدينا، " المجتمع المدني ".

---

<sup>3</sup> يرى الكاتب هنا أن هذه المقاييس هي التي ستؤدي إلى قيام الجمهورية السادسة الفرنسية .

## الفصل الأول:

لماذا هذه الأزمة في السياسة ؟

الأزمة في السياسة وزوال محبتها تنتج من عدم قدرتها المتنامية لملء الوظائف والمهام التي كانت تقليدياً لها. وهذا لا يعني هنا فقط تراجع الأيديولوجيات، وافتقاد الطموح في البرامج الانتخابية، أو لتقلص التعارض الأساسي بين اليمين واليسار الذي كان يبني النقاشات ويشكل الدافع لطاقة العمل السياسي. ولكن أكثر عمقاً، بسبب الضمور التدريجي للوظائف الكبرى التي كانت تمارسها السياسة وبشكل خاص السلطة، الخطاب، التمثيل والشرعية.

أية سيادة ؟

إن فقدان قدرة "السياسي" le politique، بسبب ضيق مكانة الدولة/ الأمة التي تشكل الوعاء الذي يحتضن "السياسي"، هو أمر واضح مسلم به وقد أصبح شرخاً كبيراً. فالعولمة اقتحمت هذا الموقع الجوهري للشرعية السياسية والذي بداخله ثم خلق الهويات للأنظمة الديمقراطية.

بالتأكيد إنها ليست نهاية الدولة/ الأمة ولكن هو تهميش لها تحت شكل من أشكال "بلقنة" السلطات، من غير نشو أو تأسيس مستوى واحد من السلطة حول حكومة حقيقية عالمية، على مستوى عولمة القضايا السياسية الحالية اليوم : ( التنمية المستدامة، البيئة، الثروات الطبيعية، الصحة، الفقر، اللامساواة، الإرهاب..... الخ ). لقد بقينا حتى اليوم على مؤسسات ما فعلته وتفعله الدول الغنية ( مجموعة السبع مثلاً)، وهي دول منحدره من ما بعد الحرب العالمية الثانية ( البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية ) ، بشكل آخر، ما فقدته السلطات السياسية مع الزوال أو الانحطاط، من الاستقلالية ومن سلطة الأمم، إنها لن تسترجعه إلا من خلال سلطة حقيقية جديدة وشرعية وديمقراطية وممارسة فعالة للسلطة.

أوروبا هي كذلك يمكن إدراكها وفهمها كتفويض عن الدولة/ الأمة الممثلة بإدارة بروكسل، وليس ككيان سياسي ممثلاً لإرادة المواطنين الأوروبيين، يتابعون سياسة ومواضيع مشتركة معرفة بوضوح.

إذا ما بين سلطة دولة ضعيفة وسلطات جديدة متأخرة وتتأخر للتنظيم ، تأسس فراغ سياسي، أبلغ عنه مرات عدة المدافعون عن مفهوم السيادة، وهؤلاء بالنسبة لهم الديمقراطية والجمهورية لا يمكن فصلهما عن محيط أو نطاق الدولة/ الأمة.

هذا الفراغ النسبي للسلطات ترك المجال حراً لاتساع وانتشار السوق بلا حدود ، مستعملاً ومستغلاً الامتيازات والتعاون بين الأمم، مبتزاً أحياناً، ومحطماً من الناحية الاجتماعية أحياناً أخرى.

واليوم يبحث عن استثمار تدريجي في الحقوق والمجالات "المحفوظة" أساساً للدولة والسياسات العامة، مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافة والإعلام..... الخ . باختصار إنه سوق يمتد مع العديد من المشاريع مثل ( الاتفاقية متعددة الجوانب للاستثمار) ، ليفرض قوانين التجارة الخاصة، كقوانين وحيدة للحكومات والمجتمعات . ضمن هذا المعنى، لابد من مقاومة هذا النوع من السلطة الجديدة ، فنحن مع اقتصاد السوق ولكننا لسنا مع مجتمع السوق، حيث ننتقل بشكل لا شعوري من المجتمع السياسي إلى مجتمع يدار من خلال الأسواق ، مكرساً بذلك ما يجب أن نسميه بوضوح إخفاق السياسة.

فيما وراء سلطة كبرى "متعددة الجنسيات" والأسواق المالية، نستطيع بشكل ملموس وواقعي تقدير حجم امتداد هذه الإخفاقات للسياسة وحجم التحديات أمامها من خلال التدفق الكبير للعاطلين عن العمل، وقوة التزايد التدريجي لعدم العدالة والظلم في أقصاه. كذلك البطالة بهذا الحجم الضخم أنتجت تأثيرين مدمرين على السياسة: من جهة، حيث نعرف ويحدث هذا أمامنا أن الحرمان والاستبعاد الاجتماعي في الدول الغنية يتفاقم بشكل دائم حتى في أوقات النمو الاقتصادي الكبير والمساعد في هذه الدول فإن الوضع لا يتغير كثيراً. والاستبعاد هذا بكل ما تحمله الكلمة من معنى يؤدي إلى اللامواطنة والاندماج الاجتماعي وبعدم القدرة على اللحاق ، الذي يضع بشكل مباشر في المسألة المسؤولية السياسية في واجبها بإحقيق الاندماج في المجتمع. عجز وضعف السلطة يثبت أن هناك تراجع خطير في المواطنة وبالتالي في الديمقراطية.

من نفس الشيء، ضعف المرتبات في إجماله عجل من تآكل قيمة العمل وخصوصيته، من غير توفر أشكال أخرى من الفعاليات ذات القيمة أو معترف بها اجتماعياً تأخذ مكانها كبديل لقيمة العمل المتآكلة. والعمل، كواجب وحق يكفله الدستور، يمثل الاتجاه أ، الشكل الحقيقي للمواطنة والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية داخل الديمقراطية الليبرالية.

و فيما يتعلق بتفاهم اللامساواة ، إنها تؤدي إلى تآكل قاعدة "التوافق الديمقراطي" لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أدى إلى تقدم معتبر استفاد منه الكثير من الناس، وبشكل خاص عندما عمل على تلطيف الاختلاف والخلاف في الشروط والظروف الاجتماعية.

استبعاد، فقر، وصعود تفاهم في اللامساواة، كل هذا كان الدليل أ، الموضح للرأي العام عجز السياسة الذي كان قد تبين منذ زمن ليس بالقصير.

هذه "السلعة" marchandisation للمجتمع ورفع اليد والتنازل عن سلطة الدولة/ الأمة لم يحصل البارحة، ولكنه غطي بفصاحة وخطابة وتنميق سياسي مسكن، تنازل بدأ "بالانشقاق والفصل الاجتماعي" متناغماً مع الفصل والاستبعاد السياسي. بهذه الحالة لم يبق للدولة من وظائفها سوى فيمل يتعلق بالملكية مثلاً، وبعض ما تقدمه اجتماعياً وذلك في حدوده الدنيا، وهذا إجمالاً من أخطر الأضرار الناتجة عن الليبرالية الاقتصادية والتي تبدو اليوم كسلطة وحيدة حقيقية.

بالتأكيد العجز الظاهر والواضح اليوم وتراجع السلطة وسلطاتها، هو الذي يشرح خيبة الأمل بالسياسة وبالطبقة السياسية التي تكابد الكثير من الصدمات والعواقب.

#### سلطة الخطاب وخطاب السلطة

السلطة ليست موجودة فقط في أعمال الحكومة، ولكنها أيضاً موجودة بمقدار كبير في الخطاب وفي التأثير الذي يحدثه ويرافقه. وقد أكد ذلك ميشيل فوكو: "الخطاب هو تأكيد لسلطة مرتبطة بالسياسة حيث هذه السلطة ترمز له بشكل أساسي". الكلام السياسي هو وضع للمجتمع في الخطاب، هو تمثيل عام من يعرف كل واحد نفسه وأين يتمركز. منذ أيام الإغريق الخطاب السياسي لم

يكن منفصلاً عن المعنى وعن الهوية الجماعية للمدينة ومن ثم فيما بعد عن الأمة.

في بداية عصر الأنوار وما بعد أو ما نسميه عصر النهضة (القرن الثامن عشر)، النهضة يمكن وضعها ضمن الرؤية "الوضعية" positiviste للمستقبل حيث السياسة مكلفة بالإنجاز باسم مصالح الشعب. في الثورة الفرنسية، النظام التمثيلي أو نظام الممثلون، الذي تأسس بصعوبة ضد رؤية العصر السائد آنذاك، هذا النظام الذي أخذ بالديمقراطية المباشرة المختلطة بالمفهوم اليوناني القديم لها، يبرر من خلال استطاعة النخب بإجراء مصالح التمثيل الشعبي والتفكير في المستقبل مع تحقيق المصير الوطني. على هذه المسافة الفاصلة بين النخبة التي تعلم وتفكر بالمستقبل وبين الذين ليس لديهم هذه المعرفة أسست الشرعية ومصير المستقبل الديمقراطي التمثيلي.

هذه القاعدة المؤسسة للديمقراطية التمثيلية والتي تميز من هم في الأعلى ومن هم ليسوا كذلك، اليوم هي بشكل عميق قد تزعزعت. فالإيديولوجيات المسيحية الكبرى أعطت معنى للتاريخ، في البلاد الغربية على الأقل، أصبحت من الماضي، والتمييز بين اليسار واليمين يتركنا الآن حائرين. إضافة لاستهلاك واستنفاد المحتوى المتعلق بالإيديولوجيات، فإن الأكثر ركافة هو عدم استطاعة إحداث جذب أو انتماء للخطاب، أو حتى جعل الناس يحلمون كما كان من قبل.

إن تعطل الخطاب يعود أيضاً إلى ظروف جديدة لعملية استقباله. لمجتمع من أفراد أكثر ثقافة، أكثر استقلالا، أكثر نقداً، يتسمون بالتنوع والاختلاف، يكون أقل استقبالا و تأثيراً بخطاب عام يأتيهم من الأعلى. إن أي خطاب سياسي "باستثناء الخطاب في الأزمات" يسعى لتحويل الجموع والحشود تجاهه، لن يستطيع ذلك مع المجتمع ولن يستطيع أن يستقطب الناس ما لم يصبح "حقيقة" أمام أكبر عدد من الناس.

فتور العلاقات التي كانت حميمة من قبل، بين المثقفين والمفكرين من جهة والوسط السياسي من جهة أخرى ساهم بشكل كبير في عدم "أدلجة" الخطابات السياسية. فالخطاب السياسي تضعف جاذبيته يوماً بعد يوم للتيارات الفكرية،

وبما أنه لا يتحقق في العادة وعملياً غير مطبق فإنه أيضاً أضعف تعلق العامة به. و إذا المثقفون أخطأوا أحياناً، لكنهم يعطون على الأقل بعض ما يسمح في التفكير والتأمل حتى لا يكون هناك خضوع واستسلام للقدر المزعوم من قبل النظام القائم.

وخطاب "العامة" يصل بشكل أكبر وأوسع من المواضيع التي تتعلق بالمجتمع والتي يقوم بإعدادها ونشرها بعض الصحفيين الذين "يصنعون الرأي"، من هنا "صناعة الرأي" تبني خطاباً "استرجاعياً" (أي يسترجع بعض الآراء والأفكار) والذي هو الآن التسجيل الخاص أو منعكساً "للسياسي" السائد.

عملياً، الخطاب السياسي العكسي لا يصدر عن أقلية لها تأثير وفعالية كبيرين، ومتقدمة بفكرها على زمنها، وإنما عن جهات منتقاة أو مختارة من قبل "مقدس" إعلامي يستطيع ضمها إلى صفوفه. ضمن هذا المعنى يتم اللجوء إلى إجراء الإحصاءات واستقصاء الرأي من أجل صناعة رأي عام من خلال الصحافة، ثم الحديث عن ديمقراطية الرأي. وهي في الواقع ليست نهائياً ديمقراطية تمثيلية للمواطنين، بل ديمقراطية "إعلامية" (منشورة عبر الإعلام) مركزة أساساً على الخطاب السياسي.

كذلك، سلطة الخطاب التي عملت أو صنعت قوة السياسة، ليست إلا خطاباً بسيطاً للسياسي "le politique" الخطاب السياسي الذي عمل برنامجاً وأيديولوجية مهيمنة ذاب أو انحل داخل البراغمية وفي محاولات صناعة الرأي. السياسة la politique فقدت قوتها في الإقناع، لا سيما أن البرنامج السياسي الذي لا يتحدث عن المجتمع ومستقبله لن يثمن ولن يقدر، والمنتخب نفسه سيكون المحاسب وصاحب القرار بقراءة الفارق بين الوعود وتحقيقها. فمع برامج انتخابية ليست محترمة إلا قليلاً وأيضاً "متنكرة" الطقوس لن تتغير وإن كان من يقوم بالسياسة هو اليمين أ، اليسار، فإن السياسي "le politique" سيفقد أيضاً من مصداقيته.

ضمن نفس الحالة، لن يبقى في الخطاب السياسي إلى القليل، والبرامج التي ستكون مخصصة لبثه ونشره أيضاً ستكون نادرة. ونحن نعرف تماماً أن الخطاب السياسي يحاول أن يمتد ليصبح مساراً للاختلاف ويظهر دائماً في البرامج التي تشكل له ملجأً. والسياسي هنا "le politique" يكون معروضاً ومصوراً كأى "عرض" ويفقد شيئاً فشيئاً حقيقة التمثيل للمجتمع المدني.

## التمثيل بعيد الاحتمال .

في المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية، العدالة والمساواة بين المواطنين، الحوار والتداول ، يضمنون التوافق ويسمحون بالتعبير عن ديمقراطية مباشرة دائمة داخل المدينة. ففي أثينا، الديمقراطية تطمح لتوافق مؤسس على أدب وأخلاق الحوار والحديث. الاقتراح الذي نرتاب فيه بسبب المناورات الديماغوجية التي تسعى للحصول على الأغلبية، لا يشكل إلا حافزاً ضعيفاً يقع في آخر المحفزات، وخاصة عندما كل الوسائل الأخرى للاتفاق تكون قد استنفذت. مع الحداثة وعصر النهضة وظهور الدولة/ الأمة، المسألة الديمقراطية اصطدمت بصعوبتين أساسيتين:

أولاً، كيف تجري تصالحاً بين العقل والدين؟ وكيف نبرر أن سيادة الفرد المعلنة يمكن أن تتقلص مما يعيق حريتها من خلال جمع من الممثلين، يفرضون سيادة جماعية من طبيعة أخرى؟ من أجل الخروج من هذا المأزق أو المعضلة الثورة الفرنسية ستبتعد عن الرؤية الكلاسيكية للديمقراطية المباشرة مبررة ذلك بضرورة نظام تمثيلي.

ديمقراطية ونظام تمثيلي هما في البداية وبكل وضوح تتميزان عن بعضهما، بل تتعارضان مع الدين، تسوية ستنتهي بتأسيس حول المفهوم المختلط (الغامض) للديمقراطية التمثيلية. وهو نظام سيمضي فيما بعد إلى مرحلة عليا من الديمقراطية، حتى يحقق أكبر قدر ممكن من التشابه والامتزاج مع الديمقراطية نظرياً. عمل وتقبل نظام بهذا الشكل، حيث يفوض من مجموعة من الممثلين، يفترض أن يجمع العديد من الظروف السييسولوجية. لاسيما، تخفيف أ، ارتقاء التبعية لحساب العلاقة المباشرة للفرد/ المواطن ومع الأمة/ و الاعتراف بعلاقة التبعية بين الناخب والمنتخب والذي يسمح بإنعكاس وتجسيد الجسم الاجتماعي داخل الجسم السياسي.

هنا نترك الأسطورة "الثورية" لمجتمع سياسي من المتساويين والمواطنين المترابطين الملم بديمقراطية القدماء، من أجل مجتمع هرمي طبقي حيث التمثيل السياسي يكون في نفس الوقت قمة في المجتمع ورمزاً له.

هذه الشروط "السياسيولوجيين" التي سبقت شرعنة الديمقراطية التمثيلية وضمن استمراريتها، ليست هي اليوم كما كان عليه الحال سابقاً. الفردية بشكل خاص ليس لديها نفس المعنى اليوم. فمن الفردية أو "الحرية" من تجمعات "الانتماء" والتي هي الدولة/ الأمة، والتي هي بدورها البوتقة والركيزة الأساسية، نحن مضينا إلى فردية لها "مرجعية ذاتية" أو "غير مكتنثة" فيما يتعلق بالتطابق أو التماثل مع مؤسسة الدولة/ الأمة.

ليست نهائياً المواطنة التي تؤسس الفردية بل العكس من ذلك. هذا الفرد الذي هو أكثر فأكثر "نفسه" لا يعترف به داخل أي شكل من التمثيل الذي يضيف عليه معنى سياسياً. وهذا يعني بالنظر إلى هذا، تراجع فيما بالذات أكثر مما هو بسط ونشر لها ، والتي نستطيع الاختلاف عن الآخرين ولكن يمكنها الاندماج بالفعل الجماعي. التزام واندماج بالجماعة هو شخصي، خارج المناخ العام أو مناخ الدولة، وهو يتراجع شيئاً فشيئاً من حيث الدافع نحو الطموح والدخول في السلطة كنموذج أو مرجع للالتزام والنجاح. وهذا ما يفسر المصلحة المحدودة من أجل الوظيفة السياسية أ، في أي شئ من قيمتها أو معانيها.

الارتباطات والالتزامات هي متنوعة، محدودة مع الزمن، والفرد يزداد إصراراً على عدم فقدانه أو تنازله عن حريته أو توافقه مع معتقداته الشخصية. أما "المناضلين" أو "المنتمين" الخاضعون والمنظمون فهم متجاوزون (بفتح الواو) لا بل عاجزون. هذا التطور نحو فرد "متغير" ، مشارك لا منتمٍ ، تعيده بصعوبة "ممثلاً".

"مجتمع من الأفراد" لا يستطيع أن يكون ممثلاً كمجتمع بجسم كامل أو من طبقة أو من جماهير من الناس. هذا العصر السياسي الجديد يجب أن يطابقه نموذج جديد من التمثيل السياسي والذي مازال "يبحث" عنه. إذا لا أحد يستطيع أن يدعي أنه يمثل كل الأشخاص بشكل مستمر، وفي كل المواضيع التي تعنيهم. التمثيل السياسي اليوم يستطيع أن يكون ادعاؤه أقل بأنه منافس من أشكال أخرى للتمثيل تكون أيضاً أقرب إلى الفرد. مهما كانت الجمعيات ومنتديات النقاش والحوار أو الحركات الاجتماعية محسوبة أ، معتبرة أنها تمثل العفوية والتلقائية وحقيقة اجتماع الفرد وارتباطه وأنها هي "حالة" وليست

"منظمة"مجتمعة، فإنها تشكل منافساً مباشراً للسياسة في الميدان والتمثيل فيما يتعلق بالرأي العام. ليس فقط تمثيل مجتمع مدني وأفراد يكون أكثر فأكثر جزئياً ومقسماً، مختلفاً ومؤقتاً، ولكن داخل الدائرة المتسعة لممثليه"المجتمع المدني"، السياسي le politique لا يمكن أن يصل إلا الدرجة الثانية. في مواجهة هذا التغير العميق"الممثل"المجتمع المدني، التمثيل السياسي من جانبه لم يتطور نهائياً في إجراءاته: نفس الادعاءات بالحديث عن الآخرين، نفس المصالح الضيقة للجماعة... الخ. إنه خطأ من السلطة أن تمثل المجتمع المدنيين والتمثيل السياسي بالتدريج يقل"وهمه" في التمثيل، وهذا حقيقة ما يطرح مشكلة كبيرة أمام الديمقراطية "التمثيلية".

### شرعية خاضعة للنقاش

سياسة تكون كليا شرعية تشكلت طبيعياً، أنها تملأ الوظائف التالية: ممارسة السلطة، توضيح خطابها بمعانٍ قوية، حقها في تمثيل المجتمع المدني ويكون معترف بها بأنها تقوم بهذه الوظائف هنا. ولكن هذا في حالة تراجع، الطبقة السياسية تتخندق وراء الانتخابات والاقتراع الوطني من أجل تبرير شرعيتها. أحد أعضاء البرلمان الفرنسي من اليسار خاطب خصومه قائلاً: " أنتم قانونياً مخطئون لأنكم سياسياً أقلية". هنا الانتخابات تعطي الشرعية للسياسة. الانتخابات في الواقع لا تعمل سوى إعطاء الحقوق في ممارسة الوظائف السياسية وهي في الحقيقة الوحيدة المؤسسة الشرعية السياسية.

تخفيض شرعية السياسية المبنية على الانتخابات إنه في الواقع تخفيض وخندقة للديمقراطية في عملية تنظيم الانتخابات، أو جعل السياسة وحصرها في منافسات انتخابية.

الانتخابات اليوم أصبحت "الحجة" الأولى والأخيرة من أجل شرعية السياسي le politique ، مبررة من جهة أخرى تفوقها على جميع أشكال الشرعية الأخرى وهنا نتطرق إلى أشياء كانت تتعلق بالانتخابات وشرعيتها.

من جهة الناخب يطرح سؤال من ثلاثة أوجه: نوعية الناخب، مشاركة الناخب، حرية اختياره. تعريف النوعية للناخب وحدود المشاركة بالاقتراع الوطني كانت دائماً علامات جيدة لتطور مفهومنا للديمقراطية وللنظام الديمقراطي خلال التاريخ. حالياً، لقد أصبح من الضروري طلب ثلاثة أشياء جديدة: العمر الانتخابي، حيث نطلب من الشباب ليبرهنوا على إدراكهم ونضجهم، تصويت الأجانب أو المهاجرون، تنظيم الاقتراع المباشر على الصعيد الإقليمية (كما هو في فرنسا مثلاً، حيث يتعامل الآن مع الأقاليم التابع لفرنسا فيما وراء البحار وكأنها تابعة للدولة الفرنسية). امتداد وتوسيع الديمقراطية يمر من خلال جيوبولتيك يمكن اعتبار انتخابياً، والذي يعيد تعريف حدود ونطاق المواطنة والتي بدورها لا تستطيع نهائياً أن تكون راضية بأرض الدولة/ الأمة.

سؤال حرية الاختيار بالنسبة للناخب يجب أن يعالج بشكل جيد ويلفت الانتباه، خاصة عندما لا نعرف سوى القليل عن مساحة الاعتمادات الممنوحة للطبقة السياسية وللأحزاب السياسية التي تقوم بتصفية واختيار ثم تقرر المرشحين الذين سيمثلوها. على كل حال وفي النتيجة الاختيار الانتخابي هو على الأغلب اختيار تشوبه الشوائب. نتائج صناديق الاقتراع هي إجابة لمتطلب اجتماعي، لكن في الأكثر هي إجابة مكرهة ومجبورة على عرض محدد سابقاً، كما يحصل في عملية استقصاء الرأي التي تسبق عملية الاقتراع. وفي الأغلب المنتخب الجديد يكون قد اختير من ممثليه ومناصريه أكثر مما يختار من الناخب بشكل عام، حيث أن هذا الأخير يمكن أن يحجم عن الانتخابات وهذا ما يحصل اليوم كما نعرفه جميعاً. ولكن ما نوعية هذا الإحجام ، عدم مصلحة، اختلاف، رفض، أو أن الفعل الانتخابي هو فعل يحتاج إلى نضوج سياسي ؟

ربما يكون الجواب صعباً، خاصة عندما يكون هناك أوراق بيضاء كثيرة وملغاة أيضاً، حيث هذه الأوراق لا يتم الإعلان عنها اعتيادياً في النتائج التي لا تعلن سوى الأوراق الواضحة والمحددة. ولا ننسى الذي يسقط بالإهمال أو عمداً والتي لا تظهر على القائمة الانتخابية.

الآن فيما يتعلق بالمرشح نفسه، فماذا نقول عن شرعيته عندما ينتخب "بسخاء"، 90% من المسجلين، وفي الأحوال المقبولة حوالي 30% من الأصوات؟ (وفق النظام الانتخابي الفرنسي).

من وجهة نظر حصراً انتخابية، هل هذه شرعية كاملة عندما تبنى الانتخابات على هكذا قاعدة؟ أي عندما لا يحصل المرشح إلا على نسبة ضعيفة من كتلة الأصوات.

ليس فقط هذا النموذج من النظام الانتخابي هو دائماً ناقصاً ويحتاج للنقاش، ولكن، وبسبب عدم فاعليته، يمكن أن يتحول أحياناً إلى نظام ضد المرشحين أنفسهم، وبالتدريج يزداد عدد هؤلاء. إنه في النهاية لا تكفي شرعية المنتخب، ولا تعويض العجز المقلق للوظائف العامة حتى يكونوا في مواجهة المجتمع المدني. وإذا كانت الانتخابات شرطاً ضرورياً لديمقراطية، ولكنها ليست بالتأكيد شرطاً كافياً.

في مواجهة السياسة التي تترجم تراجع الديمقراطية التمثيلية، إنه من العيب أن ننتظر إصلاح ذاتي تقوم به الطبقة السياسية. حتى السياسي إذا يستفهم حول نفسه وعن أسباب عدم شعبيته، فإنه لن يكون جاهزاً ليضع في المسألة ظروف وشروط ممارسة السلطة، وأكثر من ذلك، أن ينظر في عملية اقتسام السلطة مع الفاعلين الجدد القادمين من المجتمع المدني. إنه يرفض تقبل أن عمق الأزمة واتساع التغيير في المجتمع يتطلب مفهوماً آخر للسياسة، مفهوم يقتسم الأدوار في عملية ديمقراطية أكثر اكتمالاً. إذا هناك الكثير من السلطات، الكثير من المصالح في الرهان حتى تكون الرسائل المكررة من قبل المجتمع المدني ليست فقط مسموعة وإنما أيضاً مقبولة. الإجابة على جميع التساؤلات لا يمكن أن تأتي إلا من مرحلة جديدة والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال المجتمع المدني. لابد وبواسطة الهدوء والتمهل والصبر من إعادة بناء نظام سياسي صادق، يدرك وينظر إلى السلطة ليست كطبقة محمية ومحجوزة له وعليه هو فقط أن يحتكرها.



## الفصل الثاني

### النظام الجديد للارتباط الاجتماعي.

عند معظم المراقبين، أزمة السياسة ليست في حقيقتها إلا ضلعاً أو جانباً لتفتيت الارتباط الاجتماعي في كليته. تراجع وانحطاط السياسة، أزمات اقتصادية، بطالة، حرمان واستبعاد، ضعف العلاقات العائلية، وحدة وفردية، عنف، كل هذا سيكون الأعراض لأمراض متشابهة في العالم الحديث وهي : فقدان الصلات والترابط عموماً على أساس تشظي المجتمع.

أيضاً السياسية بشكل قطعي ستكون مريضة إلى حد كبير كما المجتمع وبالتأكيد أكثر منه. ضمن هذه الظروف، لن يكون هناك شيء منتظر من مجتمع مدني أكثر انحطاطاً وانحداراً باعتباره انعكاساً لهذه السياسة. فالمجتمع لن يكون لديه إلا السياسة التي يستحقها. هذه الأحكام المتقاسمة في العادة، رغم كل هذا فهي جداً خاضعة للنقاش.

إذا كان بالفعل هناك علامات تذهب في طريق أو في معنى تهميشي أو التخفيف من العلاقات الاجتماعية، فإنه هناك علامات أخرى تشير إلى انبثاق شكل جديد من التشكل الاجتماعي والاتصال والمشاركة الاجتماعية. نظام جديد للارتباط الاجتماعي يرتسم ويمهد، محتمل التشابه مع نماذج جديدة للاتصال والترابط السياسي ومع هندسة غير مسبقة لنظامنا السياسي.

### العلاقات المفترضة؟

تفكير أو تركيب الارتباط الاجتماعي؟ الاثنان معاً بالتأكيد؟ الفرق هو أن المصطلح الأول معروف جيداً ومشروح بكثرة، بينما الثاني يبقى تقريباً مجهولاً، أو كأنه غير مرئي. مع ذلك، إلى جانب الشعور بالوحدة والانطواء على الذات، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نمو الاتصالات الاجتماعية كحقيقة وليس شيء مفترض. فنحن نعرف أن الأفراد يمرون تدريجياً بعوالم اجتماعية متغيرة ومفتوحة طيلة فترة حياتهم. ونعرف أيضاً أن "الرأس مال الاجتماعي" وشبكات العلاقات الاجتماعية تتغير إيجابياً وفق "الرأس مال

الثقافي"، والوسائل في الواقع هي في تزايد وارتفاع بين الشعوب أو بين شعب واحد. فيما يتعلق بالإقلاع العمودي للتكنولوجيا والاتصالات، للتلفون المحمول والانترنت، إنها تفتح اتصالاً دائماً ومتعددًا بما ينتج كثرة العلاقات وانفتاحها على أفق جديدة من خلال تداخل الاتصال بين الشبكات. إنها حقيقة : كما لم تكن من قبل، نحن نعيش في مجتمع من المعلومات له ثقل وكثافة نوعية. بالتأكيد أن الإعلام أو الأخبار ليست دائماً اتصالاً، والاتصال ليس دائماً هو علاقة حقيقية، أو ارتباطاً. ونستطيع القول إنها سريعة ووقتيّة هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة ومصطنعة أيضاً ومن ثم متغيرة، والأفراد ينسون في أغلب الحالات العلاقات التي لا يكون فيها حضور للآخر وجها لوجه أو حضوراً فيزيائياً، وهذا وارد في العلاقات الاجتماعية.

ولكن من يستطيع أن يقول أن العلاقة على مسافة بعيدة، باختيارنا، وإرادتنا، تكون بالضرورة أقل عمقاً من علاقة عن قرب، مفروضة بواسطة المكان والوسط والعادات والتقاليد؟.

يجب أن لا نضع المفهومين للتواصل الاجتماعي بطريقة متعاكسة، بل بأخرى متكاملة أكثر منها "تعويضية" أي طريقة تعوض الأخرى وتحل مكانها. ليس مطروحا هنا على الإطلاق الفصل بين عدم الارتباط أو قوة الاتصال الاجتماعي، عميق أم سطحي هنا الارتباط، ولكن المطروح هو الإشارة أنه هناك ديناميكية جديدة للاتصال الاجتماعي هي في حالة سير إلى الأمام وصعود. ولكن هذه الديناميكية لم تدرك بد بشكل جيد لأنها تجدد رموز و أشكال الاتصال الجديد وبالتالي هي تختلف في قسم كبير منها من حساباتنا المجدة حول نوعية وثقل علاقتنا الاجتماعية.

وبشكل آخر نقول، جزء كبير من علاقتنا المتنامية لا يتم تقويمه وتقييم المؤسسات التي تأسسه. فالزواج مثلاً ليس هو الشكل المهيمن على الحياة العائلية والاجتماعية، العلاقات في العمل تنمو أكثر من العلاقات خارج العمل وتأخذ مكانها. فعلاقتنا هي تدريجياً، غير شكلية، عفوية، مرتبطة بحالات وشبكات متقلبة متموجة، أكثر مما هي مرتبطة بظرف ما نقوم بالتهيئة له أو بفئة من العلاقات المخططة سابقاً وتقريباً إجبارية. إذا أكثر من الحديث عن عدم التواصل والترابط الاجتماعي، يكون من الأفضل الحديث عن إعادة تركيب هذه العلاقات الاجتماعية

## قيمة الارتباط الاجتماعي

تغير شكل ونماذج الارتباط وتغيير أيضا محتوى القيم ، إلى علاقات مؤسسة سابقا، وسجينة في استعمالنا لها، وسجينة الظروف والأماكن ، يبذل علاقة أكثر تركزا حول الفرد ورغباته، ويبنى علاقة " مبيتة سابقا" أكثر منها فجائية وعفوية. ونستطيع التحقق هنا أن الفردية اليوم وبشكل سيئ، هي انطواء على الذات أكثر منها علاقة منطلقة من الذات حيث كل واحد يتحدث مع الآخرين على قواعد من الحرية و الاستقلال و المساواة. هذه الفردية " العلانقية" ، من علاقة، لا تتوضح لا من العلاقات المجتمعية ولا من المصالح الفردية، وإنما حالة خاصة من العلاقة الاجتماعية هي " الرابطة أو التجمع".

لا نقوم بعملية تقييم و معاينة للقيم ولا للإنسانية ومحبتها ، بل تكاد تكون معاينة ميكانيكية للمسيرة المستمرة لعملية " الفردنة"<sup>1</sup>، عبر الحضارة المكتوبة. نحن بشكل لا شعوري مضينا من مساواة من خلال التشابه و التماثل إلى مساواة من خلال الاختلاف ، من هوية من خلال اجتماعنا إلى هوية من خلال فرديتنا. إذا بشكل متناقض هي الأنا أو الذات التي تحقق المساواة. حر ومستقل ، قادر على بناء علاقاته وشبكاته الاجتماعية ، الفرد يقترب من نموذج الارتباط الحر الذي يقرن أو يصل المساواة إلى الاختلاف.

الذي لا يراد قوله أن علاقة " التجمع " أو الرابطة تمحي وزن التجمعات التي تكون الوحدات الصغيرة أو تنقص من نفوذها أو حتى من نفوذ الفرد وانطوائه على ذاته وتحقيق مصالحه الشخصية، ولكن تتطابق معها وتعيد أو تجدد كل علاقاتنا الاجتماعية. من هنا يمكن إيجاد مفتاح جديد للديناميكية السياسية والاجتماعية اليوم. ضمن هذا المعنى يمكن أن نجد الكثير من الأمثلة و الحالات : في العائلة ، حيث العلاقة بين الأبوين ، لا بل العلاقة أيضا بين الأباء والأبناء، هذه العلاقة تتشابه تدريجيا مع " الترابط الحر "، في الحياة اليومية وفي كل مكان أيضا، حيث يوجد شبكة من العلاقات تفرض كشكل أو

<sup>1</sup> - في الواقع مصطلح الفرد أخذ معان عدة مختلفة عبر التاريخ: من الفرد " الجنس" من الماضي إلى الفرد المجرد في عصر الأنوار وفق منظري العقد الاجتماعي ، ماضينا بالفردية من الحرية كما حدده فرويد ، ثم الفردية حيث الانطواء على الذات ، إلى أن نصل إلى الفرد العلانقي اليوم حيث التعبير عن الذات.

وجه هندسي للاجتماع والترابط ، ويمكن أن يكون الانترنت مثلا مجازا أو استعارة للتعبير عن هذه العلاقات. ففي وجود شبكة مواصلات محرومة من وسط ومن قاعدة وقمة يكون الشكل الهندسي بدائيا جدا ، وكذلك العلاقات الاجتماعية تكون من غير هندسة لها علاقات ترابط بدائي. هذه التكنولوجيات الجديدة لم تنشر صدفة ، ولكن لأنها تتطابق مع استخدام اجتماعي جديد لترابط الاجتماعي. طبعا من غير أن ننسى التزايد الكبير وغير العادي للجمعيات أو التجمعات نفسها، والمتعدد عدها اليوم أن كانت معلنة أو غير معلنة ، محلية أو على المستوى الوطني والتي لم تقتحم المسرح الدولي صدفة. ولكن لا يمكن فهم هذه الديناميكية لعملية التوسع في الجمعيات والمنظمات من غير أن نربطها بتطور الترابط الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهورها ونشاطها وفعاليتها. في الجانب الآخر لانتشار العلاقات من خلال الجمعيات بشكل قوي أو ضعيف وحسب العلاقات الاجتماعية و الحالات التي هي فيها ، لا بد من الإشارة إلى مكانتها في الخيال العام. حيث نعرف أن مسافة وريبة تتشكل تجاه المؤسسات والمنظمات الجماعية [ أحزاب سياسية ، نقابات ، إدارات عامة ، مشاريع ]. ولكن من بين كل أشكال التجمع والارتباط المذكورة تبقى الجمعيات الأكثر بعدا عن التحفظات ، وهي في التقييمات العامة والاستفتاءات تحصل على أعلى النقاط. فبشكل عفوي الأفراد يخططون بشكل مثالي فيجدون أنفسهم في العلاقات من خلال الجمعيات. هذه الديناميكية للجمعيات لا يمكن غلا أن تتوسع معتمدا على ثلاث اتجاهات سييسولوجية : متابعة مسيرة أو عملية " فردنة " حول فرد يخفف من علاقاته بالعالم ، ثانيا ، جعل مكانة العمل نسبية وقيمه أيضا ثم إتاحة فرصة من الوقت الحر اكبر ملائمة للاستقلال الذاتي وللجمعية، ثالثا، التقدم المستمر للرأسمال الثقافي المتوسط الذي يهيئ للفردية التي تبني علاقات " الفردية العلائقية " ولتزايد الدوائر الاجتماعية. ولكن بشكل كبير هذا الصعود للترابط عبر الجمعيات يبقى مدركا بشكل سيئ و لا أحد يستطيع الادعاء أن عالمنا الذي نعيش فيه يدار بشكل تدريجي من خلال روح " الجمعيات " . الرؤية الكارثية لعالم مفكك ومحافظ عليه بالمجاملة والرياء اليوم، تخفي بعض الحركات والتي هي أكثر إيجابية والتي تتوضح وتشرح في مكان آخر، وبشكل كبير هذه الرؤيا التهويلية هي التي نعيشها اليوم في العالم الاجتماعي.

## الفهم السيئ للجمعية

إنه حقيقي وواضح أن العلاقات من خلال الجمعيات بعيدة من أن تلبي كل علاقاتنا الاجتماعية، ابتداء من علاقات العمل. الجمعية ، والتي هي معرض حديثنا وقضيتنا ، يجب أولاً فهمها ابتداء من الزمن الجديد للفردية، ابتداء من الفرد العلائقي الذي يغير بشكل لا شعوري علاقته مع نفسه ومع القريبين منه. هذا يعني ثورة اقرب ما تكون إلى الفرد ، وفي علاقاته مع الجوار، التي من خلال موجات متعاقبة ، تربح ميدان العلاقات الاجتماعية. الارتباط عبر الجمعية يتقدم بداية داخل العلاقات بين الأشخاص، داخل الارتباطات غير الشكلية، وفي الشبكات التي تختفي عن المؤسسات، وتكون على هامش المجتمع، هنا حيث الفرد يتأكد كشخص. هذه الثورة الجديدة في الاتصال الاجتماعي تمضي بشكل غير منظور أكثر من أي وقت في المؤسسات ، مثل المدارس، العمل، ولا تظهر أنها بعيدة عن الوظيفة التي تقوم بها الجمعيات.

الشكل الذي نقيم ونحكم فيه اليوم على الخلل الوظيفي للمؤسسات يظهر وكأنه علامة لتطور روح الارتباط والاتصال وبصماتها داخل العقليات. ففي علاقات العمل مثلاً، الأفراد يريدون أن يكونوا مسموعين معروفين محترمين ، يعاملون كأشخاص مستقلين بذاتهم مرتبطين بالقرارات، مهما كانت وظائفهم أو درجتهم في عملية ترتيب المشروع.

هنا يوجد قاعدة للمطالبات الجديدة، خارج الأسئلة المتعلقة بأمورهم المادية مباشرة ، وتخالف الثقافة الاعتيادية للمشاريع. من هنا تأتي مشاعر القلق الدائمة وعدم الرضى عن العلاقات القائمة في العمل والمشاريع، مهيجة من خلال الضغط ومناخ عدم الأمن والخوف من فقدان الوظيفة. ولكن في الواقع آمال العاملين تغيرت و تطورت أكثر من موقف المديرين والمسؤولين داخل المشاريع نفسها. الرؤية التي يملكها الفرد اليوم حول العلاقات الاجتماعية تجعله من الآن فصاعداً لا يحتمل الأوضاع التي يعيشها والتي ارتضاها منذ زمن طويل.

إنه من الأصعب كثيراً متابعة مشهد يتغير، مفاهيم جديدة تنبثق ، خيال جديد يتراءى ، أكثر من متابعة حقيقة موضوعية منفصلة عن مراقبها. ويظهر أنه سنقدر ونثمن بحكم أفضل هذه الحقيقة إذا وضعناها داخل منظور التطور

العميق للاتصال الاجتماعي الذي يشترط رؤيتنا ونظرتنا ، أحكامنا، حتى أن تصل مقاييس مرضية. في الواقع ،إرادة التجمع أو الاجتماع تتقدم وهذا هو السبب الذي من اجله الحقيقة المؤسساتية مهما كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، تظهر لنا أن قابليتها تقل يوما بعد يوم ، وتتم إزاحتها وهذا يعني أنها بعيدة عن روح الجمعية أو الاجتماع. هذه هو السوء الكبير للفهم الأول حول تطور الاتصال الاجتماعي.كلما يتقدم أكثر داخل ذاتية الأفراد كلما ظهر لنا يتأخر في الواقع الاجتماعي.

سوء الفهم الثاني يتعلق بصورة الجمعية أو الاجتماع. بواسطة الجمعية ، نحن نفهم و ندرك تقريبا التنظيم المرتبط والمحدث بواسطة القانون رقم 1901 ، المفتوح من أجل الخير العام ،كما هو الحال في " الإغاثة العامة " ، " الإغاثة الكاثوليكية " ، " الصليب الأحمر " ...الخ. هذه الرموز للجمعيات كمنظمات أخفت حقيقتها الأولى وهي الارتباط أو الاتصال الاجتماعي، وبشكل خاص ، الذي يبرز بشكل أعجوبي، مع الاستثناء التاريخي للمدينة الاثينية . فمن غير هذا الاتصال الاجتماعي لم يكن هناك مفكر به لا الفرد ولا القيم المتعلقة بالحرية والمساواة، ولا النظام الديمقراطي، ولا أيضا تنظيم المؤسسات المتعلقة بالمجتمع نفسه. مقارنة أو تمثيل التجمع أو الجمعية مع تنظيمها المؤسساتي هو عملية مضررة حيث أنها لا تسمح ببلوغ أو إدراك نشرها و اتساعها في مكان آخر حتى داخل الجمعيات نفسها. في العلاقات الشخصية وفي داخل الشبكات اللاشكالية وحتى داخل العديد من المشاريع ، علاقة أو ارتباط الجمعية هو في العديد من الأحيان أكثر حياة وفعالية وقوة من العديد من كبرى المنظمات المتعلقة بالتجمعات أو الاتصال. فعودة التفكير في أصالة وتفرد العلاقة من خلال الجمعية هو جوهري جدا من وجهة نظر الفلسفة السياسية. هذا يساعدنا لتحرر من التضاد العقيم بين الفرد والمجتمع، وتخلص فلسفاتهم السياسية الخاصة والتي هي : من جانب ، الفردية القادمة من الليبرالية ،ومن جانب آخر ، الانغلاق وردة الفعل المجتمعية الضيقة التي تنتج الشمولية في الكثير من الأحيان. و إذا وجد أي " طريق ثالث " ممكن ، فهو يبدأ من إعادة اختراع وخلق الاتصال عبر الجمعيات من ثم نشره.

في النهاية، العلاقة من خلال الجمعية ليست هذه العلاقة أسطورية أو ملائكية من إثثار نقي وخالص، من تعاون و ود اجتماعي ، كما نتصوره في اغلب

الاحيان. أيضا الصورة حول شكل ونموذج الاتحاد للإرادات الجيدة والخيرة و الأخوية ليس بالضرورة تخدم العلاقة من خلال الجمعية لأنها تبقى علاقة من نظام خاص قليل الاحتمال ، ومن علاقة فيها اتصال مثالي محفوظ للروح الجيدة الخيرة ، والتي لن تكون مكونة لمبدأ الهيمنة في العلاقة الاجتماعية أو داخل المجتمع.

العلاقة من خلال الجمعية هي بالعكس ، علاقة في الغالب صراعية حيث تتصادم فرديات متأكدة من حقوقها الجيدة ، والتي ترفض حجج السلطة ، تتطلب نفس الاعتراف، نفس الكفاءة من أجل القرار أو التقرير لنفسها ولمجتمعها ومدينتها.

إنها علاقة أو ارتباط تتصلح بصعوبة مع المؤسسات ذات الصرامة والصلابة. في حالة حركة دائما ومتغيرة ومتناقضة ، إنها تفترض مؤسسات مرنة و مقبولة ، لديها القدرة في أن تصلح دون توقف وذلك من أجل الحفاظ على الديناميكية الثابتة التي تذهب من الفردي إلى الجماعي ، وبالعكس.

الجمعية في الغالب تكون من الجانب الذي هو في تضاد مع السلطة أكثر من الجانب الذي يساندها. ضمن هذا المبدأ ، الارتباط من خلال الجمعية هو ارتباط حي وصاحب وحيوي فيما يتعلق بصورة الديمقراطية. حتى يكون هناك هدوء وحرية لابد من الاختيار كما يردد " كاستورياديس" . ولكن، عدم إعطاء الوسائل للتعبير الخاص إلى هذا النوع من الاتصال أو الارتباط هو اليوم عنف عميق يعمل ضد المجتمع المدني اليوم.

### النظام القديم والنظام الجديد

ضمن هذه النظرة ، يمكن القول أنها ليست المؤسسات التي ،لحد كبير، فقدت فضلها و أحقيتها ، وليس أيضا الاتصال أو الارتباط الاجتماعي الذي هو يتفتت أو يتفسخ ، ولكن إعادة تركيبها بشكل عميق يغذي رغبات ومتطلبات جديدة فيما يتعلق بالمجتمع والسياسة. هذا التطور في أعماق الارتباط الاجتماعي هو الحامل لحد كبير " لتطورات وتغيرات كبيرة" ، وهنا نستعير تعبير " كارل بولوني". عندما العلاقات بين الأفراد تتحول من أساسها وقواعدها، فهي تحدث أو تجعلنا نتوقع دائما التطورات أنها قادمة في المستقبل

وستؤثر على المحيطات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية. و هذا يكون صحيحا إلى درجة كبيرة في " مجتمعات الأفراد " إي في المجتمعات التي يغلب عليها طابع الفردية، حيث التطورات الكبرى تذهب من الفاعلين ومفهومهم للعلاقات الاجتماعية، أكثر من المؤسسات أو الأنظمة التي تجهد للسيطرة عليهم " على الأفراد ". الارتباط الاجتماعي ينتهي دائما بإدارته للسياسي . كذلك ، وعندما في مجرى التاريخ، نقابل النظام القديم والنظام الجديد ، فنحن هنا لا نشير فقط إلى تغير في النظام السياسي والدستوري الذي ينتقل من الملكية إلى الجمهورية، بل نعني قطيعة و إعادة تركيب عميق لمجمل العلاقات الاجتماعية من القاعدة إلى القمة. الصعود البطيء وبقوة للفرد سيزعزع الدائرة الاجتماعية الضيقة " أو دائرة المجتمعات الضيقة والمغلقة" والتي رتبت الارتباط الاجتماعي على قاعدة من الأقاليم ، أو المقاطعات ، و الاشتراطات، والطوائف و الجماعات ، وعلى هذا النوع من الارتباط المذكور استقرت الأنظمة الإقطاعية والملكية. ابتداء من هذه " الفردية" المحررة سينتشر نظام جديد اجتماعي جديد حول عقد جديد وحقوق إنسانية جديدة.وهو أيضا نظام اقتصادي مؤسس على حرية العمل وعلى السوق ، كذلك هو نظام سياسي منظم حول عقد اجتماعي جديد ، على الانتخابات وعلى التمثيل السياسي الشعبي. فمن الارتباط الاجتماعي المغلق المطابق للتجسد في شخص الملك، وقمع الفرد ، إلى حرية الفرد والعقد الجديد للسلطة. وبشكل آخر يمكن القول إن التطور العميق للارتباط الاجتماعي يعلن ويترافق مع نوعية ونموذج الإنتاج الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي. وهنا هل هو من قبيل الصدفة أن نقارن وندعي أننا نلامس نظاما جديدا بالمعنى الواسع للكلمة؟

إننا نحتاج إلى توقف حتى نستطيع أن نقيم ونحكم على هذا السؤال. مع ذلك ، إنه يظهر تماما أن التطور نحو الفردية العلانية ونظام الجمعية أو الجمعيات يبدأ أيضا بالظهور في الحقل السياسي والاجتماعي كما هو في الميدان الاقتصادي.

### من الارتباط الاجتماعي إلى الحركة الاجتماعية

من خلال اتساعه وعمقه ، تطور الارتباط الاجتماعي خلق ديناميكية اجتماعية جديدة والتي تجتاز كل المجتمع. من غير هذه التربة الخصبة التي تغذي تدريجيا العلاقات الاجتماعية ، من غير هذه الحركة الاجتماعية الكبيرة ، سوف لن نستطيع فهم اقتحام وحيوية هذا الذي نسميه من الآن فصاعدا " الحركات الاجتماعية الجديدة" والتي تعطي للارتباط الاجتماعي بعده العام. في مقابل النقابات التي تتراجع، والتي هي مغلقة بمنطق " العمال" وقد تراجعت أيضا إلى المواقع الدفاعية، يظهر من جديد فاعلون اجتماعيون الذين يحركون بشكل كبير الخيال الاجتماعي ، والاقتصادي وحتى السياسي نفسه.

هل هو نموذج جديد للتدخل الاجتماعي ؟

هذه الحركات عليها أن تعترف بالفضل في جزء كبير من نجاحها لطريقة تنظيمها. الشكل هنا له أهميته كالمضمون والعمق. مرونة، غير معقدة بطريقة التأسيس ، تعمل وفق نموذج الشبكات، من منتدى دائم ، ومن الديمقراطية المباشرة، بشكل كبير مفتوحة نحو الخارج، من خلال المنتمين لها، هذه الحركات تبنت بشكل عفوي نموذج الجمعية أو الجمعيات و مبدأ التنظيم. لهذا السبب وبشكل مباشر أصبح بتماس مع الجماهير الكبيرة التي تتعارف ضمن هذا النوع والنموذج الوظيفي. على صورة ديمقراطية التي تريد رفعة وسموا طبيعيين. نحن نتذكر تأثير المظاهرات المنظمة من خلال الجمعيات والتنظيمات في المدارس والجامعات ، ثم إطلاق أكبر الإضرابات عام 1995، أو أكثر قربا ، الحركة الشعبية الكبيرة ضد اليمين المتمثل بجان ماري لو بان ، بعد الجولة الأولى من آخر انتخابات رئاسية فرنسية. في معظم الحالات، هذه الحركات تجمع بشكل واضح إلى صفوفها وتستقبل المساندات والتعاطف من جزء كبير من الشعب. و كأن المجتمع المدني أفرز بشكل عفوي أشكاله الخاصة والحقيقية من التمثيل ومن التعبير. يوجد هنا نموذج من التنظيم يطوق تدريجيا التشكيلات التقليدية و المؤسسة سابقا، مجددا في نفس الوقت، نماذج

الاتصالات من خلال الانترنت ، حيث تبدو بشكل متضامن أكثر مما هو متنافس، ونماذج المشاركات ، حيث لا إجبار على الانتماء لجهة ما أو التزامات مشروطة، ونماذج من التعبير ، المظاهرات، الأهداف المحددة والواضحة ، حفلات، لقاءات على الانترنت..الخ. إننا نشهد انقلابا في القاعدة لأشكال التدخل الاجتماعي والسياسي. بالتأثير عبر العدوى ، انتشار الارتباط من خلال الجمعيات هو في وضع تغير و إعادة تشكيل النماذج المعتادة للتمثيل ، والتنظيم الاجتماعي والعمل الوظيفي للمؤسسات. هنا يوجد وفي كل الظروف، حركة اجتماعية ليست إلا في بداياتها ولكنها تحتوي ديمقراطية حقيقة كامنة، و رغم كل العيوب والنواقص ، والغموض، لا بل الانحرافات ، أنها تعتبر بدايات كبيرة وعظيمة.

نجاح الحركات الاجتماعية الجديدة يضع في النقاش والجدال العام مواضيع المجتمع التقليدي المحجوزة مسبقا للطبقة السياسية، للأحزاب السياسية أو للسلطات التابعة للدولة، كالذي يتعلق بالبطالة والفقر والاستبعاد والتهميش، البيئة والنمو المستديم، العولمة ، حقوق الإنسان، حقوق السكن و أيضا الصراع ضد الأمراض الخطيرة كالإيدز مثلا. ففي كل مرة نجد جماعات مترابطة هي نفسها منظمة في ترتيبات وتنظيمات متلاحمة تفتح بشكل كبير النقاش وتعطي فضاءا للحرية والنقاش أكثر مما هو فضاء للنقاش والصراع. هذه التنظيمات التي تدافع عن ممارسة السياسة ، تسمح لنا في الحقيقة في ممارسة السياسة بشكل آخر، حيث تعيدها أكثر بلوغا وقبولا وأقرب إلى الحياة اليومية. إنها تعيد بناء البعد التشاركي للسياسة ، بشكل تفاعلي مباشر أو تمثيلي، إنها تقترح عودة أو تخصيص كثير من الموضوعات للمجتمع المدني والتي هي في الأساس كانت له. هذه التنظيمات من خلال صداها الإعلامي الكبير ، إنها تدريجيا تشكل وزنا كبيرا في الأجندة السياسية وبكل ما يتعلق بالأوضاع الحلية في العالم.

الظروف البيئية ، التنمية المستديمة أو العولمة ، مواضيع نموذجية فرضت من خلال هذه التنظيمات أو من الجمعيات ثم قادت إلى عقد اكبر القمم العالمية لمناقشتها. إن التنظيمات و الجمعيات حركت نقاشا تكنوقراطيا في الميدان السياسي والديمقراطي، وتحمل نصرا سياسيا في الرأي وهو ليس فقط رمزا شكليا. الحكومات كالمشاريع عليها من الآن فصاعدا أن تأخذ حسابا لهذا الرأي

ولمخطط تأسيس لمجتمع مدني على الصعيد العالمي. ألم يعلن كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة أن منظمته يجب أن تكون : " جسرا بين المجتمع المدني والحكومات " و أنه لابد من التفكير بتأسيس قسم آخر في الأمم المتحدة من أجل تمثيل الجمعيات و المنظمات غير الحكومية. هذا ليس عمل ضد السلطة أو تشكيلا لأي لوبي ، ولكنه عمل ضمن بناء نظام للمشاركة السياسية.

### المحلي والعالمي

هذا الوجه الأكثر وضوحا للجمعيات والحركات الاجتماعية يجب ألا يفصل عن فعل وعمل الحركات الاجتماعية الأخرى في القاعدة و المتجذرة في الحياة المحلية. فالحركة على المستوى " الأعلى " تطابق الحركة على المستوى " الأدنى ". إنه من المفاجئ أن المراقبين أو أغلبهم لا يدركون بشكل أفضل وحدة الحركة بين الجمعيات الصغيرة والجمعيات الكبرى غير الحكومية: حيث لها نفس النموذج من التنظيم، ونفس القيم ، وطرق التعبير عن اتصال وارتباط اجتماعي الذي ينتشر من القاعدة إلى القمة. الجمعية ليس لها حدود. من وجهة النظر هذه ، أن رمز " بورتو أليجرو " له جانبين أو منبسطين . موقع رفيع من إصلاح عالمي يصارع من أجل حكومة عالمية أخرى ، أيضا المدينة هي مخبر للأفكار والتجارب العملية للديمقراطية التمثيلية، حيث الميزانية مشتركة من خلال المشاركة والدعم الجماعي. في الواقع هذه " التجربة " المحلية استطاعت ربح أكثر من 497 مجلس محليا في " ريو الكبرى " والتي كانت القاعدة في دخول السلطة من قبل الرئيس الجديد للبرازيل، " لولا دي سيلفا". وهو مثال يدعونا كثيرا للتفكير.

في فرنسا لا أحد يستطيع الاعتراض أن حركة الحياة المحلية و الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، تقوم في جزء كبير منها على نسيج الترابطي أو الاتصالي من خلال الجمعيات. إن مشاريع القانون التي تصبوا إلى " ربط " المواطنين بالقرارات المحلية تكرر و تتعاقب من أجل دعم هذا الغليان للترابط والاجتماع. في وقت قليل، الديمقراطية المحلية ربحت مواقع جديدة. كذلك في قانون التوجه من أجل تنمية مستدامة لفرنسا عام 1999 ، مستوى ودرجة الدولة أصبحت أكثر قيمة. البلاد أصبحت المكان حيث تقام المشاريع المترابطة مدن/ أرياف و تتجسد عقود الترابط وفق مخطط الدولة / الإقليم،

إذا هي لحظة تاريخية للأقاليم لها أهمية كبيرة. ولكن هذه " البلاد / الأقاليم " لها أصالة تميزها عن التجمعات الأخرى المترابطة المحلية. إنها ليست نتاجا لتقطيعات إدارية. إنها اجتمعت كشراكة اقتصادية و اجتماعية، والتي قررت تشكيل كلّ متلاحم. عندما نعرف وزن و تأثير الجمعيات في هذه " البلاد " والتي تتزايد ذاتيا فيما يتعلق بنموذج المشاركة والديمقراطية المباشرة ، وقتها نستطيع قياس حجم التغيير. لا سيما في أمة مثل فرنسا حيث المستوى الإقليمي فيها يدرك أو يفهم كدائرة تدار وتحكم بشكل مشترك و متعاون من قبل إدارات مركزية ومحلية لها كل القوة ومن قبل رؤساء المجالس المحلية أيضا، أما الجمعيات تبقى بشكل جوهري استشارية. هذا التعاكس، الذي يجعل من المجتمع المدني المؤسس و الموجد لإقليمه الخاص ، و لإدارته وتنظيمه الخاص، يعطي للحركات الوطنية و للجمعيات معرفة أكثر و رؤية أوضح من قبل الآخرين والتي يجب أن تعطي قدرا ومكانة أكبر لها. ويذهب هذا التقويم أيضا مع مؤسسات المجالس للأحياء في التجمعات الصغيرة، وفي الأقاليم مثل باريس مثلا ، أو مع مشروع تنظيم استفتاءات حول المبادرات المحلية ضمن نطاق القانون الجديد للمركزية. إن كل الخطوات الأمامية على صعيد الديمقراطية هي دائما مبادرات من المواطنين ولسان حاله الناطق.

### صورة أكيدة وثابة لفرنسا

يجب أن نعترف أن الديناميكية للترابط و الاتصال هي تستحق الإعجاب و أن تحليل و صعود الجمعيات لا يمكن إنكاره. إنها في كل مكان، تحتل جميع المواقع بما فيها الميدان الاقتصادي . يؤسس في فرنسا تقريبا 200 جمعية في اليوم. على هذا الإيقاع، عدد الجمعيات سيبلغ ويتجاوز المليون قريبا جدا. إذا كان فرنسي تقريبا من بين اثنين ينتمي شكليا إلى جمعية، إذا هناك تقريبا 80 بالمائة يشاركون بشكل أو بآخر في حياة " التجمعات"، يعطوها إما من وقتهم أو من مالهم. وليس هناك أي شكل من التنظيم العام أو الخاص يستطيع أن يدعي أن له نفس الحجم والقاعدة.

إلى جوار الجوانب الكمية، تطور التركيب الاجتماعي للمنتسبين للجمعيات ليس بأقل قيمة. تقليديا، الحياة من خلال الترابط و الاتصال تأخذ مكان أكبر عن الناس ، الحائزين على الدبلومات أو من الأعمار المختلفة. و ما بين عامي

1983 و 1996 ألتحق عدد كبير من طبقات الشعب الأقل اهتماما بهذه الجمعيات. النساء كما الشباب عمليا لحقوا بتأخرهم ويتمركزون من الآن فصاعدا في المركز الوسطي من عملية المشاركة بشكل عام. و هذا ما يترجم بشكل فعال انتشار كبير للانتساب للجمعيات ويترجم تركيبا سوسيولوجيا يعكس تماما وبأمانة الشعب بكليته. الجمعيات تمثل بشك كاف من الناحية السوسيولوجية الشعب، وهذا ما لم تحققه أية منظمة أخرى في فرنسا. فصعود الارتباط أو التواصل عبر الجمعيات يمكن هنا تدقيقه من خلال هذا التطور في المشاركة بالجمعيات، بشكل كمي كما هو بشكل نوعي.

لابد من أن نضيف لهذه الجمعيات هنا العدد الكبير للجمعيات التي أسست بناءا على روح القانون رقم 1901 في فرنسا الذي يسمح بقيام هذه الجمعيات. في الأحياء وفي الأبنية حيث الأفراد يجتمعون من أجل الراحة و المتعة أو مساعدة الآخرين ، أو للدفاع عن قضية ما أو من أجل المطالبة بحقوق معينة. ولكن مهما كان النشاط أو الفعالية ، الجمعية هي في البداية الوسيلة الأنجع من أجل الإحياء الدائم للترابط الاجتماعي وتعميقه وتقويته. فالجمعية أصبحت شكلا من رد الفعل المعاكس وشكلا طبيعيا لترابط الناس الذي يقوم ببناء الجسر بين التواصل و الارتباط الخاص و الترابط العام. مقابل الحدود القوية والمتماسكة بين المناخ الخاص حول الذات ، و المؤسسات ذات الطابع العام، الجمعية هي حد مشترك يضمن السير والمرور الدائم ، والذي يعطي لكل واحد إمكانية النفوذ إلى النشاط العام ويعترف بالمواطن كفرد. الجمعية أصبحت بوضوح شكلا عاما للارتباط الاجتماعي ، وشكله الأصلي الذي ينطلق من مناخ الخصوصية والذي نبحت لنجعله يمتد إلى كل العلاقات الاجتماعية.

### تخيل يحمل إلى المستقبل ؟

ضمن هذا المعنى ، وليس بعيدا عن المستقبل، الجمعية تخطط لمتخيل قوي جدا، ربما يكون مثاليا في ما يتعلق بحياتنا في المجتمع والذي تعتمد السلطات تجاهله وتصر على ذلك. التحقيقات و الأبحاث المنتظمة تشير إلى مدح الجمعيات. و واحد من أحدث التأكيدات يشير إلى أن الجمعية تحظى بقبول 95 بالمائة من الفرنسيين ولهم رأي جيد فيها وهناك 3 بالمائة فقط لديهم رأي سلبي حولها. و في التفاصيل ، 95 بالمائة قالوا عن الجمعية إنها مفيدة ، 86

بالمائة قالوا ديناميكية، 83 بالمائة قالوا لها كفاءة ، 79 قالوا مؤثرة ، 74 قالوا أنها قريبة من الناس، 68 قالوا ديمقراطية، 65 قالوا أنها مرنة ، ولكنها بالمقابل أكثر تحفظا فيما يتعلق بمسألة الشفافية التي لم يجمع عليها سوى 44 بالمائة من المقترعين.

هذا المتخيل للجمعية يمتد داخل الرغبة والإرادة المعلنة في المشاركة، لكن الغموض يبقى في عملية الانتقال إلى الفعل. هذه الشعارات التي لا تكل ولا تمل من التردد، و التي تبين وتوضح الامبالين من أجل السياسة عموما، غياب المعني والروح المدنية، عدم المعرفة الكبيرة بالمسائل العامة ، محدثة موقفا من الانسحاب من الحياة الخاصة ، يجب أن تكون في حالة تقييم و إصلاح. إنها أشكال الالتزام وعملية تمثيل الفعل السياسي التي تغيرت والتي نحن نراه ونقيمها خطأ. وبمعنى واحد، نهائيا الرغبة في المقاومة والتغيير بالذات وحدها كانت قوية ، ضد كل الأشكال التي تنوب عنا في التمثيل. إنه بشكل خاص حقيقي وواقعي بالنسبة للشباب أن أشكال ونماذج الارتباط عبر شبكات هو الأقرب إلى عمل الجمعيات. إنهم يستثمرون ارتباطاتهم الخاصة في الجامعة وغيره، إنهم يلتزمون كما التزم أسلافهم، ولكنها يتظاهرون ويشاركون أكثر من الآخرين عندما يتعلق الموضوع بالقضايا الكبرى. ثلاثة شباب من أربعة مع المشاركة عبر الارتباط والجمعيات ، بينما هم في مجملهم وبشكل كبير متكتمين حول فكرة المشاركة في أحزاب سياسية. ربما لن يحدث شيء على غرار أحداث عام 1968 الشهيرة في فرنسا، ولكنها سلسلة من الأحداث التي تشهد على قدرة كامنة وفعالة في التحريك وفي الرغبة بالمشاركة الفعلية لا الشكلية.

في النهاية، سكون كافيا أن نأخذ خطوط التلاقي في عملية الارتباط الاجتماعي عبر الجمعيات إلى داخل المنظمات التي لا تعتمد نفس الارتباط. فالوضع في المسألة السلطة داخل مؤسسة كالمدرسة مثلا ، يصدر من جهة ، من انتظار الشباب أن يعترف بهم كأفراد كاملين ، و أن يستشاروا فيما يتعلق بكل الإدارة داخل مؤسساتهم، وأن يكونوا كشركاء حقيقيين، مرتبطين وفاعلين بهذه المؤسسة.

## نحو الشراكة السياسية

إلى حد كبير، النجاح المتزايد للحركات الاجتماعية يحدث أسئلة عديدة. السؤال الأول هو عدم التوازن ما بين الأقليات الناشطة ومشاركة ، خارج بعض الأحداث الاستثنائية، ما تزال بعيد عن الحجم الكبير والواسع. ما بين الصورة المشرقة الناتجة عن الجمعية و حقيقة المشاركة ، يوجد عجز كبير لا تستطيع الجمعيات أن تملأه. بوضوح ، الحركات الاجتماعية تتأخر في استمالة، وتنظيم وتحضير الحركة الاجتماعية بكل اتساعها. هذا بالتأكيد ليس جديدا، ولكن نهائيا الجمعيات لن يكون لها النفوذ في الميدان

الاجتماعي/ السياسي، نهائيا لن تفرض بقوة وعمق الأسئلة حول شرعيتها :

لماذا هذه الجمعية وليس الأخرى؟ وحول تمثيلها : من يمثل من؟

إن أسباب الاختلال متعددة. من جهة ، هي تتعلق بالحركات نفسها. فهل من المؤكد أن الجمعيات تعلم بشكل دائم أن تمد بالحياة هذا الارتباط و الاتصال الاجتماعي وتقوم بتقييمه باستمرار؟ هل الديمقراطية داخل هذه الجمعيات دائمة محترمة ومصانة؟ الشفافية في عملية الإدارة هل هي واضحة ؟ التجربة والخبرة الشخصية هل هي دائما ممكنة؟ العلاقات بين المحترفين والمناضلين الدائمين في هذه الجمعيات وبين المشاركين فيها بشكل غير دائم ، هل هي متوازنة؟ هل خطر تحول المسؤولين فيها إلى طبقة " نبلاء" هو مستبعد دائما؟ كل هذه الأسئلة المطروحة على الجمعيات و التي يجب أن تقترب كثيرا من النموذج الديمقراطي داخل روح وعقلية العامة ، وهل يمكن أن تنشر هذا النموذج من العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع. بشكل متزايد ، مسيرة " الفردنة " وعملية تقييم الجمعية وتثمينها يمكن أن يتحققا بشكل مقترن و متصل، و بازدياد الجمعيات يجب أن تكون متيقظة ومثالا للجميع حتى تكون على مستوى المتطلبات الديمقراطية وتحقق مشاركة واسعة لأكبر عدد ممكن. حتى ولو كان في الإحصائيات، عدم المشاركة يشرح من خلال الحاجة إلى الوقت وعدم توفره، وعدم توفر المعلومات وصعوبة الوصول لها، الجمعيات تستطيع في هذه الحالات تحسين نوعية عملها وشكله. يجب أن تلتصق بصورة العامة دائما حتى تبقى قريبة منهم.

إذا وجد ناشطون اجتماعيون يأملون بأن يصبحوا مشاركين في السياسة ، الجمعيات عليها إلا تتهرب من هذه الحالة بل تواجهها وتتجاوز هذا التناقض في العمل. هؤلاء كثر. إذا كيف نصلح مرونة الجمعية والمنظمة ، الحرية الفردية فيها والاستقلالية لأفرادها مع فعالية تداخلاتها بين العامة وضرورة تحول العمل إلى عمل مؤسسي الذي يعطي الوزن المهم للجمعية في جميع حالات التفاوض التي تدخلها؟ هذا النموذج الجديد لعملية مؤسسة الجمعية ، حتى ولو كان سهلا هذه الأيام مع التكنولوجيا في الاتصالات ، لكنه ما زال في حالة بحث ونقاش. كيف نبني جسرا ونجد توازنا جيدا بين الجمعيات التي تهتم بالتناقضات و التحولات الاجتماعية، وبين الجمعيات " الإدارية " مثل المهتمة مثلا بالاقتصاد ، أو الخدمة منها التي تعمل لإيجاد حلول يومية للناس؟ كيف نحقق استقلاليتهما عندما نكون صلة وصل مالية بين من يدعم هذه الجمعيات وبين العامة ، خاصة أن السلطات لا تقوم بهذا العمل؟ وكيف أيضا بالمقابل لا نترك الجمعية للاستغلال الخاص ، ونجد أشكالاً من الاتحاد والجماعية تضمن احترام المصالح العامة؟ و في أية شروط الجمعيات الخاصة يمكن أن تعلن كمدافعة عن المصالح العامة؟

إن سؤال العمل المؤسسي ليس فقط مطروحا في داخل الجمعيات والحركات ، إنه يطرح بشكل كبير داخل الأفعال الجماعية بين الحركات وفي عملية البحث عن تلاحم خاص بالجمعية الاجتماعية في كليتها. إنها أيضا إشكالية عندما يقصد بالعمل التنظيم والترتيب مع شركاء من جهات أخرى ومن كبيعة أخرى أيضا، كالعمل مثلا مع النقابات. إذا هناك تحالفات جديدة يجب بحثها ونقاشها. النقابات تدريجيا أكثر حساسية مع الشكل أو العلاقات من خلال الاتصال و الارتباط الاجتماعي، والتي تنجح تماما في الحركات الاجتماعية، ولا تريد أن تكون مستبعدة من خلال هذه الحركات. والحالة في الغالب معكوسة، الجمعيات هي في الغالب في أصل الصراعات ، فهي على سبيل المثال تشكل النواة القوية للمنشآت الاجتماعية الدولية أو في أوروبا، وهي التي تستضيف النقابات كالفدرالية الأوروبية للنقابات. ضمن هذا المعنى يقول برنارد تيبولت رئيس هذه الفدرالية : " علينا أن تعلم العمل مع أشكال أخرى من المنظمات، ليس لدينا احتكار التحليل والنقاش فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية". يعتبر هذا الكلام تقدما، وحتى ولو كانت النقابات ليست بعد جاهزة لقبول الشراكة مع الآخرين

في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات الاجتماعية ، وهي بجاهزية أقل لفتح النقاش حول الأشكال المختلفة لتمثيل الحركة الاجتماعية.

الحركات الاجتماعية يجب من الآن فصاعدا أن تجابه هذه الأسئلة المتعلقة بالمأسسة، حتى ولو أن الكثير سيعتقد في هذه الحالة أن الجمعيات ستفقد روحها الحقيقة إذا تحولت إلى مؤسسات. و خاصة فيما يتعلق بوزنها الاجتماعي، و تأثيرها المتنامي في النقاش السياسي التي تقوده. و أكثر من ذلك ، عندما العديد من الحركات تذهب بعيدا في المشاركة بعملية التشريع ، محاولة تحرير العديد من الكلمات التي تصبح يوما بعد يوم نصا قانونيا.

من غير البحث وحساب كل المقاييس التي هي مدركة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما كتب " توكفيل" يوما : " الجمعيات ليس لديها الحق في وضع القانون، ولكن لديها القدرة لمناقشة ما هو موجود وما سيصاغ ، وما سيوضع".

. هذا الكلام أكيد ولكن ليس بشكل خفي أو وفق إرادة السلطة السياسية ، ولكن على قاعدة واضحة وشفافة، ضمن نطاق الشراكة السياسية المعترف فيها من الجميع. بعيدا من تفقد روحها ، الجمعيات تستطيع بالعكس أن تقدم مقاييسها ورؤيتها في عملية إعادة إدماج المجتمع المدني في اللعبة السياسية.

## الفصل الرابع

### اقتصاد رأس المال الإنساني

#### أولا - الاقتصاد الجديد

من خلال أهميتها المتنامية وتنوعها واختلافها، الجمعيات لها تأثير اقتصادي أيضا وقد بدأ يضمحل عدم الاهتمام الاقتصادي بها. مع ذلك، إن انتشار " الاقتصاد الجديد" بالتحديد هو الذي يكسب من الآن فصاعدا هذه الجمعيات دورها الإستراتيجي. من خلال " الاقتصاد الجديد"، ندرك بشكل عام صعود التكنولوجيات الجديدة للاتصال. في الحقيقة، التجديد الحقيقي يبقى في عملية انتقال مركز الجذب الاقتصادي نحو " اقتصاد المعرفة " ونحو رأس المال الإنساني حيث التكنولوجيات التي نتحدث عنها هي في نفس الوقت ، التعبير، الأداة و المحرك. فالتكنولوجيات ليست شيئا من غير محتوى. إذا كنا فعلا ندخل في عصر جديد، فهو إذا عصر الاقتصاد و الإعلام، وعصر المعرفة و العقل، حيث اللامادي يقود ويدير الإنتاج المادي.

هذا يعني قفزة نوعية كبيرة في مقابل العصر الصناعي ، حيث العامل الإنساني يصبح المصدر الغالب للإنتاج والنمو. ولكن إذا كانت هذه الرؤية حتى الآن منقسمة، فنحن ننسى أن جذب أفضل الأجزاء في هذا الرأسمال الإنساني إلى نهايات إنتاجية يفترض تقييم وتثمين القدرات الفردية، التكنيكية منها أكثر من الشخصية، مثل القدرة على المبادرة والخلق، وروح الاختراع. وهذا أيضا يفترض تنمية وتطوير القدرات الخاصة إلى قدرات جماعية تعمل حول روح الجماعة والفريق، والقدرة على الاستماع ، والقابلية والاستعداد للارتباط و التواصل ومن ثم القدرة على التصالح إلى آخره.

إن الأرباح من هذه الإنتاجية داخل هذا النوع من الاقتصاد، تعتمد في جزء كبير منها على درجة الاشتراك الشخصي، وعلى نوعية الجماعة ومن ثم الوضع في التنفيذ للذكاء والعقل الجماعي. عموما، عندما نحسب ونعرف المقومات و القواعد الأساسية التي تعمل وتنتج المستوى والنجاح لهذا النوع من المشاريع ، ندرك تماما أنها ليست بعيدة عن هؤلاء الذين يكونون جماعة

مترابطة عبر الجمعيات. في أولية على الفرد واستقلاليته ، أهمية و نوعية الارتباط الاجتماعي وتقاسم المعرفة ، يضع ويرسم إجراءات يجب أن تبلغ الانفتاح و أن تكون ديمقراطية ، حساسة فيما يتعلق بالعدالة والإنصاف، تبحث عن التجديد والقرب من العامة أو من الزبائن.

إن " المشايخ" الروحانيين للإدارة الجديدة ومعه الكثير من أسياد الثروات الإنسانية، يدافعون بشكل منفتح من اجل نموذج في الإدارة " اجتماعي " ترابطي في داخل المشاريع. " تشارلز هاندي" واحد من كبار المستشارين المعتبرين في العالم فيما يتعلق بالإدارة الدولية، لا يتردد في الكتابة قائلا : " العمال والموظفون يجب أن يتفاعلوا ويتداخلوا مع مشاريعهم في علاقات مؤسسة على مفاوضات حرة وواعية، كما المنتمين إلى جمعية أو ناد". وهذه يتطلب المشاركة في القرارات، وتقاسم الأرباح وحتى راس المال. وعندما يكون وحده راس المال غالبا على المشاريع من غير هذه العلاقات الاجتماعية التي تحدثنا عنها فإن الموظف سيرى نفسه فقط عاملا مأجورا.

يقصد هنا بنموذج يتعلق بالمشاريع الخدمية ذات القيمة العالية، حيث يسيطر شخص ما. ولكن ليس فقط هذا، لأن عملية تحقيق اللامادية في العمل هي متنامية واجتياح التكنولوجيات الجديدة تؤدي إلى عمل وصنع " العامل المفكر والمتقف " وهذا ما يتحقق في الفضاءات التي فيها فئات عالية الكفاءة والخبرة من الموظفين. بشكل متزايد الخيال والإبداع والتجديد والعلاقات ستأخذ أهمية كبيرة في الاقتصاد، بشكل متزايد شكل ونموذج الإدارة سيمضي من خلال شكل الارتباط والاتصال من خلال الجمعيات. إنه بعيدا عن التناقض عندما نقول أن منطق المستوى الاقتصادي ينبثق من الاتصال الاجتماعي والقيم المعاشة خارج العمل، و التي تتسرب اليوم إلى داخل المشروع، وتجتمع من أجل إعطاء وزنا متناميا للعلاقات عبر الجمعية.

العلاقة عبر الجمعية تبين وتقيم أكثر من خطاب أو من الإعلانات الملصقة للمشاريع والتي تريد معالجة صورتها ، التي تبدو أمام الناس. ولكن إذا المشاريع لم تأخذ بسرعة العلم والوعي بهذه التطورات للجمعيات والتي تخفي دورها عن النقابات، هذه النقابات التي تعارض كل أشكال الجمعيات والاتصال والارتباط بين راس المال والعمل، فغن المشاريع ستصطدم إما بسلبية وانفعالية ثم تصرفات المتقاعدين من العمل ، أو بأشكال عفوية من

الانتفاضات الاجتماعية، كما حصل سابقا في عملية إعادة هيكلة " دانون،  
ماركس و سبنسر، مولينيكس" أو أيضا في مواجهة اللامساواة في الأجور  
الغير مبرر ضمن السياق الجديد للإصلاح وعملية الهيكلة. ولنتذكر هنا أن  
الأجور للقياديين وإداريي المشاريع الكبرى الفرنسية ازدادت وسطيا 36  
بالمائة في عام 2000 ، مع ركود النمو فيما يتعلق بالزيادات المتعلقة  
بأصحاب الأجور المحدودة والموظفين. بالمقابل ضمن المشاريع لا نستطيع أن  
نطلب من الأفراد الذين لا يعرفون حقوقهم والمبتعدين عن القرار بأن يزدوا  
من الاستثمار الشخصي، أو نفرض عليهم المزيد من المرونة، من غير أن  
نعرض عليهم تعويضات أو تعديلات لأوضاعهم. هذا يعني أشكالا أخرى من  
الاعتراف، من المشاركة و الارتباط بإدارة المشروع نفسها. الإدارة عبر  
الارتباط و المشاركة هي مستقبل المشروع ، لأسباب تتعلق بالفعالية والتأثير  
في اقتصاد أصبح مبني على العقل " الذكاء" الجماعي، الاجتماع و الارتباط  
بين نوعيات و قدرات موجودة عند كل شخص، أكثر منها لأسباب تتعلق  
بقضايا اجتماعية أو بعدالة اجتماعية. هذه هي النزعة و الاتجاه لتأسيس مبني  
تحت اسم الاقتصاد الجديد، حتى ولو أن المشاريع و الشركات تتأخر في  
الحصول على جميع النتائج فيما يتعلق بالإدارة ، أو تقاسم السلطات  
والمسؤوليات ، وبالتأكيد الأرباح.

### ثانيا - كيف ننتج الفرد ؟

الأهمية المتنامية للرأسمال الإنساني في صيرورة العمل الإنتاجي تستحق منا  
أن نستفهم بشكل جدي حول الذي ينتج الرأسمال الإنساني ذاته. إذا كان  
الرأسمال الإنساني حاسما لهذه الدرجة من أجل الاقتصاد الجديد ، القضية  
الاقتصادية المركزية هي عملية إنتاج هذا الرأسمال. المشاركة الجوهرية في  
إنتاج الثروة تتمركز أيضا ، أكثر فاكثرا، في أعلى مسيرة الإنتاج، وفي إنتاج  
الفرد نفسه " التكوين والتدريب ، الصحة ، الارتباط الاجتماعي"، و في  
رأسماله الشخصي متضمنا الحالة المتعلقة بالمكونات الوراثية. وفي كلمة

واحدة نستطيع القول هنا : ظروف إنتاج الفرد ، على طول مسيرة حياته، تصبح بشكل تدريجي المحدد المركزي لكل عملية الإنتاج.

من أجل هذا السبب، اقترحت مصطلح " رباعي " ، ينقسم على أربعة أو متكون من أربعة عناصر، [ إطالة أو تمديد و إعادة تركيب القطاعات أو الدوائر : الأول، الثاني والثالث] من أجل التعبير عن التحول والانتقال نحو قطاع حيث تتركز أكثر فاكثر النشاطات والفعاليات، وحيث الفرد يكون بشكل كبير هو المنتج " بفتح الحاء" أكثر مما يكون المنتج " بكسر الحاء"، وذلك ضمن الصيرورة الإنتاجية. ولا يقصد هنا فقط تكوين وتدريب الفرد، أو الرأسمال الإنساني مباشرة تم دمج أو الاستفادة منه في المشاريع، ولكن، بشكل أوسع، في كل ما يشارك في إنتاج الثروة، و الأصالة وتنوع المهارات والقدرات لدى الفرد.

و هذا ما يذهب إلى جوانب أخرى أيضا تتعلق في التحصيل العلمي والأكاديمي بمجمله، وتغطية تكوين الفرد بالمعنى الواسع للمعارف المتراكمة، والعلاقات الاجتماعية، والدخول إلى الخدمات الثقافية، والاجتماعية والصحية. أو كل المجالات التي تتعلق بالخدمات العامة.

في مواجهة هذا النمو الاستثنائي لهذه الخدمات ، الدولة ومجموع الناس تحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه، ولكن بالمعنى المالي أكثر مما هو بالمعنى المتعلق بمدى التأثير التي يمكن أن تصله الدولة وتحقق للعامة. أي أن الدولة يمكن أن تحقق أكثر من ذلك مع فرد جديد واقتصاد جديد. ومثلما أن أي شخص لا يفكر اليوم في رفع الضريبة عليه أو زيادة عدد الموظفين، ولا في نقل أو تحويل خدماته الحاصل عليها للسوق، تلك الخدمات رغم ذلك هي تدريجيا مهمة جدا في عملية النمو، ولكن رغم نموها لم تصل بعد للدرجة المطلوبة من التطور. الأزمة المستمرة لنظامنا الاقتصادي " الفرنسي" في التنمية يوضح ويشرح بشكل كبير بعدم القدرة على تطوير الدوافع الجديدة للاقتصاد الجديد. بالمعنى الماركسي، سنستطيع القول أن القوى الإنتاجية الجديدة لم تحدث بعد علاقات الإنتاج المتكيفة معها. وكما المشاريع والشركات فهمت هذا التطور وهي مهمة تدريجيا باقتصاد الفرد هذا ، نحن سوف لن نهرب بالتأكيد من تجارب تحول نحو سوق القطاعات يكون إستراتيجيا تماما كما الصحة والتعليم. ولكن تلك الخصخصة للخدمات العامة

يواجه بخطر ضعف وهبوط الاستثمار الجديد ضمن هذه القطاعات، و إنهاء المساواة بين الأفراد. فعندما الولايات المتحدة التي تطبق النظام الليبرالي في أقصاه ، لا تصل إلا إلى الترتيب 37 ضمن عملية تطور النظام الصحي ، بينما فرنسا هي في رأس الترتيب ، هذا يدعونا للتفكير. إن هذا السيناريو بخطورته يمكن أن يحملنا بشكل مباشر على " سلعة" او بضعة " المصادر البشرية و على خصخصة كل الممتلكات العامة الأساسية.

إن هذا النوع من " اقتصاد الإنسان" الذي يترأى ويرتسم أمامنا ، إما هو اقتصاد نهائيا غير إنساني، أو تماما بالعكس، إنه قبل كل شيء يقودنا إلى أن نكون " الأفضل في العالم".

### ثالثا - الديمقراطية : مصدر اقتصادي ؟

إذا أردنا أن نتحاشى هذا السيناريو السيئ ، حيث الفرد بكايته ، روحا وجسدا، يكون ممتصا من قبل السوق، علينا أن نركز ونستند على الصعود والتحليق الاقتصادي المتنامي للجمعيات نفسها التي تملأ تدريجيا مهمات للخدمة العامة أو للمصالح العامة، في الغالب هي اكثر ثباتا وفعالية و بأثمان تتحدى كل منافسة. في قسم كبير، الاقتصاد الترابطي أو الارتباطي هو اقتصاد غير نقدي. نستطيع التقدير أن الاقتصاد الاجتماعي ، في مجمله، يمثل سابقا 10 بالمائة تقريبا من الميزانية الوطنية. هذه المشاركة هي بشكل خاص قوية في تكوين الرأسمال الإنساني والذي هو دائما الاستثمار والثبات في معظم المشاريع الارتباطية والتي لها بطبيعتها بعدا تعليميا " النمو بقيم الفرد، تنمية المهارات، التعلم ضمن فريق عمل". العديد من الشركات والمشاريع الكبير مثل

" شيل، أكسا، شنيدر"، أدركوا بسرعة الأرباح التي يمكن الحصول عليها من خلال التعاون مع الجمعيات. لا سيما تقوم بتقويم صور علاماتها من خلال المساعدة الجلية والواضحة من قبل هذه الجمعيات التي تعنى بالإبداع ، الارتباط الاجتماعي، النشاط الثقافي، أو عندما يتم وضع متطوعين مدفوعين الأجر في خدمتها لأوقات محددة. الجمعية تصبح إذا أداة أساسية للتكوين الدائم بالمعنى الواسع و مقابل أثمان نسبيا متواضعة. ونؤكد من جهة أخرى أنه في

سياسات اختيار الموظفين، مسيرة أو حالة الارتباط للفرد التي تظهر في صورة جيدة في السيرة الذاتية هي مقدره جيدا وتلعب دورا مهما بالتدريج في إصدار القرار النهائي في الشغل.

الشركات متعددة الجنسية الكبرى هي أيضا تم حملها للتنظيم مع الجمعيات التي تتعلق بالمستهلكين و مع المنظمات غير الحكومية، حيث أن الضغط لا ينقطع وهو في حالة تزايد على المستوى الدولي على هذه الشركات. موضوع التنمية المستدامة تم نشره وجعله شعبيا على المستوى الدولي من قبل الجمعيات ذاتها وهو يفرض من الآن وصاعدا على جميع الفاعلين الاقتصاديين. فالشركات لا تستطيع كما كان من قبل ألا تقيم وزنا أو تتجاهل احترام الطبيعة والبيئة أو ما يمكن أن نسميه الاستثمار الأخلاقي. الحالة الاجتماعية تدخل تدريجيا في حساب و أجنداث الشركات وفي قرار الاستثمار. العلامة أو الرمز المتعلق بالبيئة أو الحماية أصبحت من أساسيات البيع للسلع و أصبح المستهلك يبحث عنها و أصبحت من خياراته في عملية الشراء. من كل الجوانب ، الجمعيات تمارس تأثيرا متناميا في عملية توجيه المسيرة الاقتصادية. حتى ولو كنا مازلنا بعيدين عن سلطة حقيقية للمستهلك والموظف و المستخدم ، رغم ذلك هناك ما يؤشر على إرساء أحكام جديدة للاقتصاد ، وتأطير للسوق.

في الواقع، إذا قمنا بالجمعيات أنها ضرورية لتطوير الرأسمال الإنساني، وإذا كانت العلاقات من خلالها تتغلغل في فضاءات العمل ، و إذا كانت تسيطر على الاتصالات أو الارتباطات ، إنه يصبح وقتها ممكنا تشكيل أو شبك دائرة " فاضلة" و شكل جديد من التنظيم الاقتصادي من خلال المجتمع المدني وممثليه. في مواجهة الضعف أمام السوق من قبل قدرات العامة، يظهر وينبثق نموذج آخر من التنظيم من قبل المواطنين أنفسهم. إنه مفهوم " الاقتصاد التضامني" والذي بدأ يأخذ معناه مجددا. هو ليس محجوزا في موجة " القطاع الثالث" ، وعلى هامش اقتصاد السوق ، ولكن أصبح نموذجا للإنتاج خاص بذاته وهو يتطور وينتشر بدرجات مختلفة، من الجمعيات الصغيرة للتكوين إلى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات. وكما يتساءل عنه من جهة أخرى العديد من رؤساء الشركات الكبرى ، وهم واعون للتراجع في صورتهم أمام الرأي العام، المجتمع المدني يجب أن يستثمر الشركات ويعيدها أكثر مواطنة

أو مواطنة. من خلال هذا النموذج الجديد للتنظيم الاقتصادي والذي يجب أن نسانده ونعمقه، يرتسم أماننا إمكانية ديمقراطية اقتصادية. هذا يعني مشاركة اجتماعية على أعلى مستوى من خلال الجمعيات ، في عملية وصيرورة الاقتصاد. بدأنا " ربما " تلمس هذه اللحظة التاريخية حيث المجتمع المدني ، من خلال الدور الاقتصادي المتنامي للجمعيات والقيم التي ينشرها ، يستطيع أن يعيد حقوقه على كامل اقتصاده. هذه المثالية تصبح في النهاية حقيقة واقعة لأن " ديمقراطية " الاقتصاد لا تعتمد فقط نظرة ورؤية أيديولوجية أو إرادة اجتماعية، ولكن تقترن مع الضرورة الاقتصادية ذاتها، عندما الاجتماعي يمتد ليصبح المصدر الاقتصادي المتفوق و الراجح ويقدم " اقتصادا اجتماعيا" يخرج من التهميش.

## الفصل الخامس

### عنف الديمقراطية

إذا كنا نتوافق حول هذا الصعود وبقوة للنظام الاجتماعي للجمعية، في داخل المجتمع، وفي عمق الحركة الاجتماعية ، وفي داخل تعبيرات الحركات الاجتماعية وحتى داخل الاقتصاد، كيف إذا نفهم الرؤيا الاجتماعية والمؤسساتية الضعيفة لها؟ وكيف نفهم أنها نسبيا غائبة عن التفكير والجدال و النقاش السياسي؟ كيف نفهم ، في كلمة واحدة، أنها لا تمتد بشكل منطقي في منظور النظام السياسي، لتصبح ديمقراطية ترابطية عبر الجمعيات؟ والحالة هذه ، يجري بعكس ما نريد : المجتمع يظهر متفسخا، ينتقل إلى حالة من عدم المدنية، العنف ، الخوف من الآخر و من الأمن ، وكأنه يستدعي نظام سلطة حتى لا نقول نظاما سلطويا. كيف يمكن شرح هذا التناقض ؟

لقد أشرت سابقا أنه يوجد خطأ في التقييم والتقدير أكثر مما هو تناقض. إنه بالتحديد أكبر انتشار لقيم الفردية، والجمعيات والديمقراطية الذي يجعل من غير المحتمل اليوم ، واقع اجتماعي وسياسي لا يطابقه. إنه خلل بين اتساع وامتداد نموذج قريب جدا من الماضي وهو " الإنسان الديمقراطي" و مجتمع لا يعطي هذا الإنسان الوسائل للتعبير عن نفسه، وهذا اليوم هو الأصل في الكثير من القلق و الوهن داخل الديمقراطية و داخل الشكل الذي اخترناه من " العيش المشترك " . ازدياد الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، ينبئ بشكل كبير برفض تبني أو ضمان نظاما بعيد عن الموضوعية و الواقع المعاش وعن المشاعر والأحاسيس الديمقراطية. هذا الصعود للموضوعية أخذ بسرعة وتغلب على نظام سياسي متحجر ، مزاح و مبعد ، ليس لديه القدرة أن يعيد الأمل إلى الأفراد.

### " رد الفعل " السياسي

ضمن هذا السياق ، ليس فقط تطور الأفراد ومتطور مفهومهم للارتباط الاجتماعي الذي لم يجد ترجمة سياسية، ولكن، حاليا، نحن بعيد عن الدخول في الطريق. أحيانا من خلال عدم التفهم ، غالبا من خلال الرفض الاختياري، الطبقة السياسية ليست جاهزة للاعتراف بهذه الحركة الاجتماعية

والسياسيولوجية، أو للسماح لها بالتعبير وخاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم السلطة بعد ذلك. إنه بشكل أساسي هذه العلاقة بالسلطة التي تجمد اليوم أي تطور يمكن تسجيله داخل النسيج الاجتماعي. إن الطبقة المحترفة للسياسة وكل ما يتعلق بها غير جاهزين لتقاسم هذا الاحتكار الذين يمارسوه على السلطة الشرعية وعلى تعريف الفعل والعمل السياسي. السياسة في الخطاب المتوافق عليه تبقى مجالا محجوزا ومقتصرا لجهات معينة.

و أكثر خطورة من ذلك ، في مواجهة الأشكال المتعددة لإنكار الطبقة السياسية، هذه الطبقة في ردة فعلها ، أطلقت مشروعا من التنديد والفضح، لا بل، في بعض الحالات ، تجريم المجتمع المدني. خطأ في الرد و الإجابة على الآمال الديمقراطية أو حتى بالاعتراف البسيط بحقوق متعلقة بالعمل، وفي المشاركة الاجتماعية، التي تترجم أحيانا في مظاهرات ربما تكون عنيفة كما يفعل العاطلون عن العمل أو الشباب في الضواحي، من هم في ممارسة السياسة يفضلون في الحل التركيز على العنف على الحدث وليس على السبب. ضمن نفس المعنى ليس العنف القائم أو الذي يعمل في اتجاه الديمقراطية أو حقوق الأفراد هو الأساس، ولكن، إنه المجتمع نفسه الذي يمضي إلى العنف والفوضى ، ضد الديمقراطية، وقد أصبح من الطارئ حماية المجتمع من نفسه. الحملة الانتخابية للرئاسة الفرنسية عام 2002 سمحت بتنظيم استراتيجية لما يتعلق بوضع المجتمع. العنف و الأمن المتسارعين كانت المواضيع المستحوذة على هذه الحملة، ولكن بمجاملة تم طرحها عبر وسائل الإعلام الكبرى والتي وجدت بدورها الطريقة لوضعها في عملية إخراج سريرية لمجتمع في طريقه إلى التفكك بشكل سريع. وبنفس الطريقة هناك مواضيع أخرى لم تتم مناقشتها بشكل جدي كالمعلقة بالتحليل العميق لتطور الاتصال الاجتماعي، وصعود التضامن، الآمال الديمقراطية الجديدة أو تنظيم السلطات في مجتمع هو في حالة بحث عن نماذج جديدة للتعبير ، وعن مفهوم جديد للسياسة.

الانتخابات الفرنسية الماضية ، السياسة عملت ضمن نفس الاستراتيجية، محصورة مقاييسها الأولى حول الأمن الكامل وعلى القمع. شباب، فقراء، أناس من غير سكن ثابت، كانوا دورة بعد دورة مهمشين ومعرضين ومشار إليهم أمام العامة، وكأنهم تيوس بائسة في مجتمع مهدد بالانحراف. الشوارع

والأماكن العامة اعتبرت كأماكن للضياع، وقد شكلت مواقع حول المؤسسات المدرسية والتي تشبه أكثر فاكثر السجون أكثر مما تشبه أماكن لنشر العلم أو اقتسام المعارف ، والتدرب على الديمقراطية و الانفتاح على العالم. إذا كان العنف حقيقي لهذه الدرجة ، إنه مع ذلك من الصعب القياس بشكل موضوعي نموه وتقدمه ، لأن المقاييس أو السلوكيات المتعلقة بالضحايا هي متغيرة وتؤدي إلى إحصائيات من قبل الشرطة تكون صعبة الإعداد ضمن الزمن المطلوب. شيء وحيد مؤكد ، العنف الحقيقي هو بكثير أقل نموا من مشاعر عدم الأمان التي ازدادت وتوسعت بشكل كبير من خلال الخطاب الحاضر دائما حول عدم وجود الأمن. لأنه في الواقع هذا هو الهدف المنشود. عدم الأمن والخوف ازدادت واتسعت بسبب الطرائق المستخدمة من قبل الحكومة.

## **" الفضائل " السياسية للعنف**

استراتيجيا ، الخطاب الأمني له تماما فضائل من أجل سياسة أو عمل سياسي يسير ببطء أو يفقد سرعته. من خلال احتلال منهجي للميدان الإعلامي ، هذا الخطاب انتهى إلى أخذ موقع في الحقيقة ويحدث جوا حقيقيا من عدم الأمن. هذا المناخ من الخوف و من الشك تهيج التوترات وتؤدي إلى إحداث أفعال العنف الحقيقية. خطابات ، تخيلات، حقائق ، تعمل بشكل متلاحم وهي تزداد قوة. نحن نفهم جيدا هذه الدائرة المفرغة من العنف التي تخول الخطاب السياسي بسحب الأهلية من هؤلاء الذين يقومون به. فضيلة إضافية هذه الأجواء من العنف ، تسمح في إعادة وضع السياسة من جديد أمام المجتمع المدني، وتعطيه الفرصة لممارسة وبعمق وبشكل واضح وظائفه و التي هي حقه، من خلال المراقبة والعدالة، وهذا ما تبقى له حقيقة. السياسي هنا " أي المفهوم السياسي" يعيد من جديد بعضا من وجوده ، متأكدا من توافق حول احترام النظام العام والجمهوري وحق الجميع في الأمن. و لا ننسى هنا أن الفقراء هم في الموقع الأول ضحايا عنف الفقر في مجتمع غني. خلق الجرائم في المجتمع المدني حتى نظهر بشكل أفضل كحماة له هو موضوع مبرهن.

## **الانشقاق السياسي الجديد**

العديد يرون أنه لا بد من الابتعاد عن العنف و عن ممارسته في ردع التحركات في الداخل، ولكن هناك خلاف كبير على هذه القضية " استخدام العنف "، والتي ظهرت بين أوساط اليمين و أصحاب النظرية الأمنية. إننا نجد هذه النظرية اليوم تقريبا في كل مكان، في الولايات المتحدة و في معظم الدول الأوروبية، حيث تظهر هذه الممارسة كشاهد على نجاح السياسات التي تأخذ من القسوة و الصلابة منهجا لها. الرئيس جورج بوش الابن أصبح من اختصاصه هذه الممارسات على الصعيد الخارجي من أجل الحفاظ على شعبية مصطنعة. وعندما التهديد الداخلي لا يكفي، فإنه يستحضر الخطر الخارجي الكامن أو المحتمل من أجل تبرير الحرب كما هو الحال في الحرب على العراق و من أجل ضمان توافق داخلي حوله من قبل الأمة الأمريكية لا بل إمكانية انتخابه مرة أخرى. هذا الانحراف لا يتعلق للأسف فقط بأحزاب اليمين ولكن بجميع

الأحزاب التي في الحكم، بما فيها اليسار. ومن وجهة نظر تتعلق بالإجراءات الديمقراطية في فرنسا وفيما يتعلق بمسألة الأمن الداخلي لم يكن فرق بين اليمين واليسار.

السؤال السياسي الجوهري من وجهة نظر الديمقراطية يبقى بشكل " أقل " داخل المعارضة بين اليمين واليسار على ما هو عليه الحال بين من هم في " الأعلى " ومن هم في " الأدنى ". الانشقاق السياسي يمضي أو يمر بشكل أقل ضررا في داخل الطبقة السياسية أكثر مما هو يفصل أو يمزق هذه الطبقة السياسية عن المجتمع المدني.

التقدم الديمقراطي و من أجل تخفيض و بشكل مستمر العنف الحقيقي ، يعتمد وعلى الأقل سياسة من اليسار ومن اليمين تعطي إدارة ذاتية للمجتمع المدني و لتأسيسه و بناءه على أساس لاعب سياسي بشكل مستقل وكامل. ولكن على العكس من ذلك، يحضر أماننا شكل من التحالف الموضوعي داخل الطبقة السياسية حول رفض " ديمقراطية " السياسة و الوصول لطلبات مجتمع مدني يمكن أن يهدد سلطة هذه الطبقة. إن إهمال المجتمع المدني و إدانته و السياسة الأمنية تمثل لدي الطبقة السياسية الوسائل الأخيرة لاحتكار السياسة و مقاومة الحركة الاجتماعية و الأمل في إقامة ديمقراطية أكثر تطابقا مع حالة المجتمع. الخطابات المتقطعة حول " الديمقراطية "، حول أهمية الحركة الاجتماعية و الجمعيات و المجتمع المدني لم تغير شيئا. ما دامت الأحزاب السياسية لم تفهم أو لم ترد أن تفهم ، أن دورها هو القرب من المجتمع المدني و سماعه و تمثيله بشكل أفضل، أكثر مما هو تشكيل منظمات جديدة داخل هذه الأحزاب. فالمجتمع المدني ينتظر على الأقل أن يكون ممثلا أكثر مما ينتظر أشكالا أخرى تمثله أو أشكالا أخرى للتمثيل. فليس شكل التمثيل هو قيد المسألة ، ولكن نظام التمثيل السياسي الحالي نفسه. أو بشكل آخر يمكن القول أن المطلوب هو تغيير نمط المفهوم السياسي و الأفكار السياسية أكثر مما هو تغيير الأداء السياسي القائم.

إننا نعتقد أن أعضاء و ناشطي المجتمع المدني لديهم القدرة على تمثيل الحركات الاجتماعية على المسرح الشعبي و المسرح السياسي، بحيث في النهاية لديهم القدرة للعمل كحزب سياسي كلاسيكي. مرة أخرى الإجابة ليست في داخل السياسة بمفهومها التقليدي، وليس في داخل الأحزاب السياسية، إنها

في اقتراحات إعادة تنظيم السلطات و في المشاركة في الإدارة الذاتية للمجتمع المدني. و هذا لا يعني تغيير السلطة أكثر مما هو يعني إعادة توجيهها وتقسيمها بشكل مختلف، و يعني إعطاء الوسائل للمجتمع المدني لتمثيل نفسه أكثر من البحث عن تمثيله. هذه المفاهيم الجديدة لا تتناسب مع الطبقة السياسية، ولكن ستعطيها فرصة كاملة لدور آخر، لا يتمحور حول العقائدية أو التحكيم.

### اليمن المتطرف

على أقل تقدير، لا نستطيع أن نستبعد أن السياسة الأمنية و سياسات الحكومة من خلال الخوف و التخويف ستنتهي بتهديد و زعزعة ديمقراطية هي في أساسها ، إذا لم ننس ، ضعيفة وهشة. الضغط لا ينتج سياسة و يصنع مستقبلا. ففي مجتمع من الأفراد المشبعين بالقيم الديمقراطية، لن يطول الوقت لتحدث ، عاجلا أم آجلا ، ردة فعل عنيفة ربما تدخلنا في دائرة من العنف لا يمكن السيطرة عليها. و هذا سيكون في الحقيقة لعب مع النار. و أكثر من ذلك، ضعف القوى المعارضة ، التراجع المستمر للنقابات وتنظيمات المجتمع المدني لن يسمح بتوجيه العنف الكامن والمستمر. إذا إنها حالة طارئة أن نعيد تشكيل التمثيل للمجتمع المدني من استقرار اللعبة الديمقراطية. و إذا أضفنا على ذلك غياب النمو و استنفاد قدر كبير من الاقتصاد الذي في الواقع تأخر ليصدر في شكل اقتصاد يعتمد على الأشخاص والرأسمال الإنساني، سيكون لدينا أسباب أخرى للقلق على المستقبل. هناك بعض الإشارات يمكن أن تحذرنا. فمها كان التقييم لليمن المتطرف بأنه ضعيف و تافه فيما يتعلق بنتائج الانتخابات ،لا يمكن التغاضي عن تقدمه المستمر في جميع الدول الأوربية، حيث يصبح وزيرا للداخلية رئيسا للوزراء، جهاز للبوليس ينافس العدالة والقضاء، التهديد فيما يتعلق بحقوق التجمع و صدور قوانين منع التجول، ومنع بعض المراهقين من التجول و إغلاق بعض المقاهي.

إننا ندرك تماما خطورة العواء من الذئاب و أن اليمن المتطرف، و إن حقق وجودا في السابق داخل الحكومات،" إيطاليا، النمسا، السويد"، لم يستطع حتى اليوم فرض حكومته الخاصة. و لكن في نفس الوقت اليمن سيصبح أفضل وسيلة للتنبيه من خطر اليمن الراديكالي و في التفكير بإيجاد وسائل التصحيح

عليه. ولكن السؤال ماذا سيقع عندما يمينا متطرفا لا يؤمن من الليبرالية إلا بجانبها الاقتصادي، و تحت غطاء تهميش تطرفه، يأتي لخدمة مواضيعه و مشاريعه المفضلة ويطبعها بطابعه تحت حجة المطالب الشعبية ؟ في فرنسا، منذ نهاية التجربة الاشتراكية 1982 ، و بعد ذلك منذ سقوط جدار برلين في 1989 و انحطاط الشيوعية، أصبحنا أمام تمرکز أو ميل في السياسة نحو اليمين. اليسار ، وجد على خط سياسي متمركز على أفكار الرئيس السابق " جيسكار ديستان " منذ نهاية السبعينات. من هنا اليسار دفع اليمين أكثر باتجاه اليمين، حتى أصبحت الفجوة بين اليمين و اليمين المتطرف أقل اتساعا. اليمين انعطف باتجاه اليمين المتطرف إذا.

إذا اعتبرنا اليسار و اليمين هما المحور الأساسي و الذي لا يمكن تجاوزه في السياسة ، فإننا في الواقع نفتقد إلى تطوير الاثنين معا و إلى تطوير النظام السياسي و انحرافه نحو اليمين. في النهاية ، إذا اليمين استسلم إيديولوجيا أمام اليمين المتطرف و بدء بالخروج من الساحة، فإن الديمقراطية ستكون مهددة بخطر الموت.

### أزمة النمو الديمقراطي

بعيدا عن التأخر الديمقراطي و الذي بناءا عليه أردنا أن نفتتح بأن السلطة هي في حالة تراجع في القيم، نحن نعيش شكلا من أزمة نمو الديمقراطية. هذه الأزمة تعكس عدم القدرة، و الجحود و الإنكار، و بشكل أكبر رفض إيجاد الأشكال المؤسساتية والسياسية في مرحلة من نشوء و انبثاق نظام جديد من الاتصال و الارتباط الاجتماعي الذي يعرف العلاقة الارتباطية الجديدة في المجتمع. تاريخ مسيرة " الديمقراطية "، و للبدء من خلال تاريخ ميلاده في العالم المتطور و الحديث، سجل في عملية صعود "الفردنة " - من الفردية- و قيم الديمقراطية في وجه المقاومة من قبل المؤسسات و السلطات القائمة. هذا الصعود لم يحدث دون صدام ودون العودة أحيانا بشكل درامتيكي إلى الخلف. و لم تكن المرة الأولى و التي فيها الدفع الديمقراطي يعود أو يقوم بأشياء تناقضه. و لم تكن المرة الأولى أيضا أن آمالا ديمقراطية جديدة تحدث للوهلة الأولى تأخر ديمقراطي في الواقع. عودة النظام و النسق الأخلاقي و الأمني، لحماية طبقة سياسية مندحرة و أشكال من التمثيل السياسي الباطلة، يكون اليوم شكلا من أشكال هذا التأخر و أزمة في النمو الديمقراطي الذي تحدثنا عنه. هذا

النسق الأخلاقي الجديد لن يحل أية مشكلة سياسية عميقة و خاصة الأكثر عمقا منها وهي : الارتباط الاجتماعي و لا سيما الارتباط السياسي.

لا بد لنا من جديد أن نواجه هذا التناقض الغير متماسك في المسيرة والعملية الديمقراطية : كيف نصلح " الفردنة " المتنامية، تأكيد مجتمع الأفراد مع أشكال جديدة من الحياة الجماعية ؟ أي تطور مؤسساتي سيؤدي إلى التحول من نظام جديد من الارتباط الاجتماعي إلى نظام سياسي كامل، و الذي سيعممه و يعطيه رمزا وحضورا و تمثيلا ؟ إذا كنا في عملية " الفردنة " الحالية لا نرى سوى صعود " للأننا " المنفصلة عن العلاقة بالآخر، " أنا " لا يمكن تجاوزها من خلال انطوائها على الذات و ابتعادها عن الالتزام المدني، فنحن فعلا في مأزق.

من وجهة النظر هذه، لدينا الحق بأن نكون حائرين و في حالة حرجة في مواجهة الدفع الديمقراطي الذي معالمه تتوقف عند حقوق الإنسان، و التي هي قانونية بحتة. حقوق الإنسان ليست عمليا سياسة، حتى ولو كونت قاعدة كل ديمقراطية. ولكن ، من جهة ، لابد من قبول أن كل تقدم للديمقراطية يحمل في طياته تقدما و تأكيدا للفردية وحتى أحيانا للفوضى و التي هي في نفس الوقت مخاطرة و ديناميكية، و من جهة أخرى في هذا التاريخ الطويل من الدعوة " للفردنة "، أعتقد أننا لسنا أبدا في " فردية " واحدة من الهبوط أو التراجع، و التي هي انطواء على الذات، بل نحن ندخل في عصر الفردية العلائقية منبثقة في نسيج جماعي و اجتماعي. إنه واقعي و ليس أكثر من ذلك أن حقوق الإنسان و الجمعيات لا تشكل في ذاتها سياسة. ولكن بما أنها علاقة أو اتصال اجتماعي ، فهي تربة يمكن فيها إعادة تأسيس العلاقات الاجتماعية اليومية، لا بل منظمات جماعية و أشكال أخرى من المؤسسات، في العائلة ، في العمل أو في المدينة والدولة. بالطبع ، كل هذه الأشكال من الجمعيات تبقى بشكل جلي تحت خط التطور وهذه يعود في المسؤولية إلى السياسة، و هي مسؤولية تاريخية للسياسة بأن تعطي هذه الجمعيات " جسدا " واضحا و منظورا ، و تمكنها من التمثيل.

ضمن هذا التناقض نحن نصارع و لا بد من الصراع على المستوى الشعبي و العام، كما نشهد اليوم من قبل الحركات الاجتماعية. و كما هو داخل كل أزمة لعملية النمو الديمقراطي، نستطيع الخروج مؤقتا بواسطة الأدنى " العامة "،

وهذه الأزمة تؤكد لنا عودة بسيطة إلى النظام و إلى الأمن. مع كل أخطار الترحلق التي تفترضها هذه الحالة. كما نستطيع الخروج بواسطة الأعلى، من خلال الذكاء التاريخي للحركة الاجتماعية، و أن نبني أشكالاً أخرى من التمثيل للمجتمع المدني و تكون الجمعيات رمزا له بكلية، وفي نفس الوقت كاتصال و ارتباط اجتماعي و كنموذج للتنظيم.

## الفصل السادس صوت المجتمع المدني

### آخر الطوباويات

كما أنه لا يوجد أي شخص ينتظر بشكل حقيقي تغييرا من " الأعلى " ،  
الطريق اليوم مفتوحا في أحد أجزاءه من أجل عودة كبيرة للمجتمع المدني  
الذي هو أساس النظام الديمقراطي. الغنى الواضح ضمن حقل الفلسفة السياسية

في أوربا كما في الولايات المتحدة ، يشهد على العودة إلى منابع الديمقراطية و العقد الاجتماعي. نهاية التبشيرية وكبرى الأنظمة الأيديولوجية يؤدي في الواقع إلى هذه العودة إلى الديمقراطية المثالية. يوما بعد يوم يقل عدد أولئك الذين يؤمنون بفضائل الأيديولوجيات الكبرى، إن كانت ليبرالية أو اشتراكية، من أجل تحقيق السعادة على الأرضة والحصول على الديمقراطية المثالية. الديمقراطية لا تتألم نهائيا من هذه العودة الطويلة أو البعيدة ، مهما كان من فردية ليبرالية و وهم مجتمع الكثرة والوفرة، أو من التحول الضروري من خلال الأنظمة الدولاتية " من دولة " أو السلطوية. نفس الشيء ، التسوية الاجتماعية / الديمقراطية الناتجة من بعد الحرب العالمية الثانية، و المؤسسة على نقابية شعبية و عمالية و على دولة رفاهية ذات وصاية، استنفذت القدرة التاريخية الكامنة لديها. نحن نتواجد بشكل ولو بسيط في حالة عام 1848 حيث اشتراكيين ذلك العصر مثل " بيير لورو " يعودون حول ثورة فرنسية غير مكتملة، يطعنون بكل شيء من ليبرالية إلى اشتراكية من أجل التفضيل عليهما " الترابطية " أو " التجمعية" من جمعية أو تجمع، و التي هي في نظرهم أكثر تطابقا و قربا مع أصول الديمقراطية.

الديمقراطية تكون من الآن فصاعدا متطلب راهن و للحاضر وليس مشروع بعيد الأجل من أجل المستقبل. هي تكون من خلال نفسها، متطابقة مع أصولها، ومع " نظامها " الخاص، مبدئها الخاص، و " نظامها " الاجتماعي الخاص أيضا، سياسيا كان أم اقتصاديا. الديمقراطية ليست ليبرالية ولا اشتراكية. هي تكفي بنفسها.

بعد خيبات و إحباطات متعددة و لاسيما منذ زوال حائط برلين و الشيوعية، نحن نعود ببساطة إلى مصادر الديمقراطية و الحداثة، كما كانت متقدمة في عصر الأنوار وموجودة بشكل مكثف في العقد الاجتماعي. الاختلاف الكبير يكون مع العودة البطيئة لقيم الحرية و المساواة، نحن نكون اليوم أكثر قربا بكثير من العلاقة عبر الجمعيات و تقوم بين الأفراد، و التي بدأها جان جاك روسو من خلال وضعه الشروط الأولى للتأسيس لنظام ديمقراطي. و من غير هذه العلاقة ، كل عقد ، سيكون و سيقول لنا أنه " عقد خادع ". الظروف التاريخية و حالة الترابط والاتصال الاجتماعي لم يكن لديها الجاهزية، لقد

فقدنا الرؤيا في أن العلاقة من خلال الجمعية و حول قيم الحرية و المساواة كانت مقدمة و ليست نتيجة للعقد الاجتماعي. تطور الاتصال أو الارتباط الاجتماعي يقودنا اليوم نحو عقد اجتماعي أصلي كما كان في منبعه، مؤسسا على كل القيم الديمقراطية الحقيقية.

نفس الشيء ، المتطلب الديمقراطي ليس هو فقط تجريد فلسفي أو عقيدة لأقلية متنورة. إنه يتغلغل في كل الفئات ، و الحالات الاجتماعية ثم يتمركز في قلب المطالبات وقلب الصراعات. من غير أن يكون جديدا، العمل من أجل الديمقراطية و التضرع من أجلها هو الآن أمر واضح. إننا نصبح أكثر قربا من بعضنا، و أكثر تجسدا، وبعيد عن الانقسام، فالديمقراطية تظهر اليوم سهلة البلوغ أكثر من أي وقت بل إنها تترك العنان للخيال السياسي المنسي منذ زمن طويل. عودة السؤال و القضية الديمقراطية يظهر كذلك بعد قرون طبعت بالتنافس و الصراع الأيديولوجي. هذه العودة للسؤال الديمقراطي سيكون من نتيجته إعادة إرسال كل واحد إلى مسؤولياته الحقيقية. و بعد غياب تلك الأنظمة الأيديولوجية لسنا اليوم بحاجة إلى نخب ترشدنا إلى الطريق.

الديمقراطية بحاجة لأكثر من مشاركة كل واحد فينا، عليها أن تنغرس في تفاصيل حياتنا اليومية. و هذا ما يبعد تخصص السياسة و يعطي دوافع لإيجاد أشكال أخرى للعمل. إن المناخ السياسي تخلي عن مكانه للمناخ المدني أو للعمل خارج سيطرة السياسة. الأحزاب تتراجع ، و الجمعيات تتقدم. ليس فقط الحركات الاجتماعية و المواطنة ، هي فقط في حالة تحليق وصعود عبر العالم ، ولكن أصبح لها الأفضلية في الرأي الذي سيلعب من الآن فصاعدا الدور الأكبر في عملية صياغة مستقبل الديمقراطية. هذه الحركات الاجتماعية هي اليوم تجسد الخيال الجديد الديمقراطي، أكثر مما يمكن أن يتخيله حزب سياسي أو تقوم به شخصية من عالم السياسة التي لم يعد لديها إي حيال أو حلم. إذا كانت هذه الحركات تريد العمل خارج السياسة و لديها الخوف من أن تتشابه معها أو من أن تتشغل بها ، كل واحد يستطيع أن يعرف أن إعادة بناء السياسة كمفهوم ، و أن تكون من أوليات أية حكومة ديمقراطية، هذا لن يمر إلا من خلال هذا النوع من الحركات و من خلال تداخلاتها. الإلحاح الحالي على مفهوم " المجتمع المدني " يترجم قوة تأثير هذه الحركات وفكرة تمثيل ممكنة للمجتمع المدني من خلال نفسه.

لقد رأينا في تعبير المجتمع المدني نوعا من الرفض و نقدا للطبقة السياسية. وهذا حقيقة ولو كانت جزئية. فلا بد من النظر أيضا إلى المجتمع المدني كقوة سياسية لها انفصال كامل ومستقل. لأن الصعود القوي للمجتمع المدني يحول المجتمع إلى مجتمع سياسي، في جسد سياسي ، معيدا التخيل حول مجتمع يدار ذاتيا. نجاح مفهوم " الإدارة " هنا وضرورة ارتباط الفاعلين الاجتماعيين بأشكال مختلفة للسلطة يترجم أيضا هذه الحالة من التفكير.

السؤال هنا يكون : كيف نعرف متى نمضي من المفهوم المجرد للمجتمع المدني إلى تجسيده على أرض الواقع ، و كيف نمضي من أقلية ناشطة و فاعلة إلى مشاركة ضخمة، و كيف نمضي من حركات غير مشكلة بشكل واضح إلى أشكال مؤسساتية، و كيف نمضي من تمزق و انقسام كبيرين إلى وحدة جامعة كاملة. أو في كلمة واحدة ، كيف نمضي من مجتمع مدني كامن إلى مجتمع تمارس فيه المواطنة بالكامل. من غير الادعاء بالإجابة على كل الأسئلة، لا بد من فتح طريق في أحد أجزاء مطبوعة بالنقاشات المتعددة حول طبيعة الجمعيات المعنية بالنقاش ، وقدرتها على النشاط و العمل و التأثير ، و أشكال تعبيرها، و كيفية انخراطها بالمناخ السياسي أو بالحكومة و الإدارة. أية جمعيات ؟

الموافقة على ذلك الموقع و المكانة للجمعيات في عملية تجديد المسيرة الديمقراطية لا يأتي هكذا من نفسه. الجمعيات تتضمن حقائق مختلفة ومتنوعة. كذلك الانفتاح نحو الخارج، أو بالأحرى خدمة المصالح العامة، هي مهمات شعبية تتعلق بالعامة، ولكن لا تتعلق بجميع الجمعيات. حيث هناك العديد من الجمعيات لها أبعاد ضيقة جدا، فهي تدور فقط في فلك إرضاء أعضائها وبمواضيع محددة، إذ لا تمتد لتوحيد جميع المصالح، ويكون ذلك بشبكات صغيرة تمثل بعض العامة. هذا التصنيف لا يقلل من قيمتها و فائدتها ولكن لا يعطيها حق المشاركة المباشرة في النقاش الوطني العام أو وظيفة تمثيلية. و لكن ما هو المشترك ، على سبيل المثال، بين الدوائر الصغيرة للقاءات و التعارف و بين كبرى منظمات و جمعيات الدفاع عن التعليم الدائم و المستمر و التي تضم أحيانا أكثر من عشرة آلاف من الموظفين و تستوعب عمل أكثر من مائة وخمسين ألف متطوع، هذا من غير الحديث عن المنتسبين ، أو مثل منظمة " السلام الأخضر " العالمية التي تضم ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليون

عضو عبر العالم؟ ضمن هذه الحالة ، الإجراءات الحالية للاعتراف بالجمعيات لا يجعلنا نفرق بين الاختلافات الكبيرة في الدور الشعبي للجمعيات. في فرنسا مثلا : هذا الاعتراف يحدد وفق ما ترغب الوزارات به أو وفق فائدتها للعامة. إذا لدينا عقبتين بأن تكون الجمعية لها بناء عالي التنظيم ، و حرية تقييم الوزراء لها. لهذا السبب ، في الجانب الآخر لإجراءات وجود الجمعيات ، لا بد من تأسيس حالة من الفائدة العامة للجمعيات التي نريد إعلانها ، و مؤسسة على معايير دقيقة وواضحة " فائدة اجتماعية ، لها مساهمة في العمل لديمقراطي، شفافية مالية ، الخ " ، مع ضمان استقلاليتها و شرعيتها.

في العيد المائة للقانون 1901 " الذي يبيح إقامة الجمعيات في فرنسا "، كانت فرصة جيدة للعودة للحالة القديمة و إعادة تعريف نطاق الفائدة و المصلحة العامة. إن تقييم ووضع المعايير فيما يتعلق بالفائدة العامة للجمعيات لا يمكن من خلال سلطة عامة واحدة تتمثل مثلا في الوزراء. و نتيجة للقلق من حياد التقييم ، لابد من لجنة متعددة الأطراف " خبراء ، قضاة ، برلمانيين، كبار الموظفين .. الخ " ، هؤلاء يقومون بتقييم النشاطات المتعلقة بالجمعيات و احترام المعايير فيما يتعلق بالمصلحة العامة. ضمن هذا المجال يمكن الاستفادة من التجربة البريطانية حيث يوجد لجنة مستقلة عن جميع السلطات ، تضمن احترام الاستقلالية.

من ناحية إضافية ، ضمان الاستقلالية و الاندماج من قبل الجمعيات في المصلحة العامة ، يمكن لتلك اللجنة تقديم ميزات متعددة: التوجيه نحو الأفضل ، مراقبة المصالح العمومية و مصالح العامة ، ضمان تمويل منتظم و دائم ، ضمان نوعية الأداء مقارنة بمشاريع أخرى ، تقوية الشرعية في مجال العمل و التدخل، الموافقة على التجمعات و تأسيس شبكات كبيرة، إعطاء أفضل الصور عن هذه الجمعيات. إذا كان الوضع على هذه الحالة ، سيتم تجنب الاختلاسات لأشياء تتعلق بالفائدة الاجتماعية و العامة، و التكتم على النشاط سيكون غير موجود و المشاركة مضمونة للجميع.

إن المشاركة الضعيفة للجمعيات في النقاش العام و الديمقراطي يعود في بعض جوانبه لفقدان الاعتراف و الاستقلالية من قبل السلطات العامة. من هنا لابد للعمل من أجل بناء قاعدة للجمعيات داخل الرأي العام، فتح المجال أمامها

للعمل الحر والديمقراطي ثم فرض هذه الجمعيات كشريك اقتصادي و اجتماعي لا يمكن تجاوزه.

### من العمل التطوعي إلى العمل المنظم

إن العجز في النهوض و في الوسائل لا يتعلق فقط بالمنظمات و الجمعيات، و لكن أيضا بالمشاركين فيها. و هذا يصيب القطاع الكبير من المتطوعين و الذي يبلغ مثلا في فرنسا أكثر من أحد عشر مليون ،و يشكل القوة و أساس النشاط و الفعل في ما يتعلق بالجمعيات و بكل أبعادها بالارتباط بالمواطن. إذا كنا نعترف به ، بأن الأهمية الاستراتيجية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية للخدمات المتعلقة بالصالح العام ، توجيه المواطنة، و إذا كنا نقدره أنه لا بد من تشجيع هذا النوع من المبادرات و مساعدة كل واحد للمشاركة وفق قدرته و إمكانيته و مهاراته ، هذه كله يفترض أفضل اعتراف بالأشخاص المتطوعين و إيجاد حالة خاصة بهم تحولهم إلى تطوع و عمل إرادي منظم.

ما بين التطوع الكامل و الخالص و الذي يكون وفق مناسبات معينة و بين الموظفين ، يوجد مكان لتطوع منظم و فق مقابل ما، ويكون هذا تطوعا إما في قضايا تتعلق بالخارج أو خدمات مدنية داخلية. منذ زمن طويل ، تلك الحالة العامة المتعلقة بهذا النوع من التطوع هي على طاولة البحث ، ليس فقط من خلال الأشكال المختلفة للخدمات الاجتماعية والمدنية، ولكن أيضا مع عقود للتوظيف " التضامني " ، فيما يتعلق " بالشباب " ، ولكن لماذا فقط بالشباب ؟ إن هذه الأشكال المختلفة لإدراج الناس ، من تكوين و تدريب وتنوع في العقود أو بالوظائف التطوعية التضامنية المحجوزة لمن هم فوق الخمسين من العمر ، كل هذا قد يؤدي إلى ضعف في التماسك في العمل و النشاط و يؤدي إلى تفرقة سلبية بين الفئات الاجتماعية. كذلك هناك خطأ في موضوع " التوظيف الشبابي" و خاصة الذي يتم في الضواحي و الذي يعطي الأفضلية لحملة الدبلومات و التعليم العالي.

يمكن أن نقترح أو نطرح قاعدة أو قانونا بحيث كل واحد و بشكل مستقل عن عمره أو مهارته و خبرته ، يستطيع الوصول و بسهولة إلى هذا النوع من العمل التطوعي المجور و يتوافق مع وضعه الاجتماعي، و أن نقدم حدا أدني من الأجر يكون قريبا أو مساويا لقانون الأجور المتعلق بوظائف الدولة ، بشرط أن يكون المتطوع لا يملك مصادر أخرى للحصول على الدخل.

من جهة أخرى ،إن المشاركة الواسعة بالعمل و النشاط التطوعي و المشترك بين المواطنين ، يقدم وعلى مستوى كبير ميزات متعددة. أولا ، إنها الوسيلة الأكثر ضمانا لاستئصال البطالة و الفقر و عدم الثبات في العمل. ثانيا ، لا أحد يتوجب عليه الحصول على دبلوم من أجل المشاركة في قضايا ذات فائدة اجتماعية.

هذه الإمكانية في إدراج الناس بهذا العمل الاجتماعي و المهني هي في نفس الوقت انفتاح على المهارات و الخبرات الاجتماعية و التقنية المختلفة و التي اعترف بها الآن ضمن نطاق المجالات التي يمكن الحصول من خلال ممارستها على شهادات خبرة ودبلومات. في النهاية هذا النوع من العمل التطوعي المأجور هو وسيلة لتجنب المخاطر، لا يمكن إهماله اليوم، وهو حل دائم ومستمر داخل العامة و المتطوعين المتحفرين و الملتزمين ، وهو احتراف دائم للمهنة. إنه يضمن بعد المواطنة و في نفس الوقت ضرورة جعل العمل التطوعي من خلال الجمعيات مهنة يعترف بها.

### **صعوبات تعميم العمل التطوعي**

إننا نعترض على مقولة ، أن يكون قطاعا كبيرا من العمل التطوعي يكون مفتوحا أمام الجميع، يمكن أن يسرع في عملية الخلل بين الأجور ، ويحدث خللا في الوظائف وهو حل فظ. خاصة وأن قوانين الوظائف التقليدية بدوام كامل و عقد غير محدد النهاية هو دائم موضوع المسألة و الشكل ومنذ زمن بعيد ، وهذا قبل الصعود القوي للجمعيات. حيث يخلق اليوم الكثير من أنواع الوظائف غير التقليدية و الجديدة من حيث الزمن و ساعات العمل أكثر مما يخلق وظائف على الطريقة القديمة ذات العقد الدائم والمحدد. نستطيع أن نعمم هذا النوع من العمل الجديد ولكن لا يمكن أن نؤكد أن النوع الكلاسيكي من العمل أنه يمضي ليصبح قليلا أو غير مرغوبا في عالم العمل. من جانب آخر ، ليس أكيدا أن قطاعا واسعا من العمل التطوعي المأجور يمكن أن يضمن حدا أدنى من الدخل و أمانا لصاحبه، فالعامل اليوم أكثر ما يهتمه عندما يريد العمل هو مناقشة وضع العقد الذي سيعمل من خلاله لذلك لا يمكن وضعه في موقف غير آمن بالنسبة له. وهنا نطرح السؤال التالي : هل نعتقد أننا نستطيع تجنب الخلل في الوظائف و عمليات الفصل من الوظيفة في الاقتصاد المفتوح، من غير أن نفقد قدرا من المنافسة وحيث تصبح البطالة أمرا لا يمكن تجنبه؟

وحدها حلول ضامنة و مطمئنة ، نشاط معين ، تكوين وتدريب ضمان و أمن في الدخل في مجال الخدمات ذات النفع العام ، و التي يمكن للأسواق أن تستفيد منها بالإضافة لذلك، و أن نترك حرية نسبية للمشاريع والشركات في عملية خلق الوظائف وأشكالها، كل هذه الأشياء هي التي تتوافق مع اقتصاد مفتوح على العولمة. مع العمل التطوعي المأجور من خلال الجمعيات ليس فقط أننا نطور خدمات مفيدة لا يمكن لا للدولة ولا للسوق أن يضمناها ، ولكن أيضا نعطي المرونة الضرورية للاقتصاديات المتنافسة. أن الأسواق و طبيعة مهامها لا تستطيع نهائيا أن تفرض مرونة في عملية الوظائف أو قواعد عليا للتوظيف، و لا يمكن لأي قطب أمني " بالمعنى الاقتصادي " لا يتعاطى بالفائدة الاجتماعية ولا يمتلك الحد الأدنى من المقاومة على الصعيد الاجتماعي أن يفرض هذه المرونة.

نحن نعترض أيضا أن العمل التطوعي يتكون أساسا من أعمال صغيرة من غير مستوى وخبرة و أنه يحصر من يعمل به داخل عمل مهامي " من مهمة ". فليس عملا صغيرا أن تكون وسيطا اجتماعيا ، أو أن تقوم بإعادة الاتصال بين أجزاء الشعب الممزقة والمشتتة من خلال الجمعيات التي تعمل بها و تقوم بتعميق الصلات و الارتباط الاجتماعي وتحديث عملية المشاركة ، ثم تنظم أشياء تتعلق بالتنبيه و الإخطار وغيرها.

إنه من المفيد إن نلاحظ أن الحركة و الاتجاه نحو الجمعيات و العمل التطوعي يربح يوما بعد يوم مواقع جديدة في المدارس و الجامعات حيث أصبح هذا بالنسبة لهم دليلا وطنيا للالتزام و السلوك. المشاركة في الحياة الجماعية عن طريق الجمعيات تمتد إلى داخل المدارس و الجامعات و إلى ما بعد هاتين المرحلتين. و لكن التطور الجديد و الملفت هو أن الشباب أنفسهم يؤسسون جمعيات جديدة. هذه الجمعيات ولنقل الجمعيات الشابة ، تدار من قبل الشباب و الذي هو نفسه يضع قواعد وقوانين هذه الجمعيات و أهدافها وميزانياتها. الظاهرة هذه تتسع من خلال شبكة وطنية أصبحت مؤسسة أو تم تأسيسها. كل هذا يمكن أن نعتبره تعليما وتحضيرا مجسدا وعمليا للمواطنة و التي تتناول خطابات متعددة حول القيم الجمهورية و دروسا معرفية مدنية.

عند الشباب ، العمل التطوعي له حظوظ كثيرة للمتابعة و الاستمرار على طيلة حياتهم ، حيث يشارك في عملية تكوينهم و نشاطهم المهني ، وعلاقتهم

مع الآخرين و التزامهم الفعال في اللعبة الديمقراطية. الجمعيات تمر بأوقات جيدة و يتم تكوينها وإنتاجها جيدا، حيث أيضا أبناء المشاركين و الفاعلين في هذه الجمعيات سيكون لهم الحظ في المشاركة والعمل مستقبلا في هذه التكوينات الاجتماعية. و من أجل تشجيع هذه الظاهرة يجب ألا نبحت فقط في أوساط أصحاب الخبرة في العمل بالجمعيات و بأن يكون لهم سيرة مدرسية وجامعية متفوقة ، بل العمل التطوعي والجمعيات يجب أن يأخذ بالحسبان كيفية إغناء هذه الجمعيات و توسيعها على أكبر المقاييس و توجه للجميع حيث يتم تكوينها من المواطنين العاديين و من وحدات اجتماعية واقتصادية أخرى.

تكلفة أم مصدر ؟

حتى عند أكثر المقتنعين بالعمل في الحقل العام و المصلحة العامة، الاقتصادية والسياسية، يبقى الاعتراض كبيرا من حيث كلفتها و تمويلها. في الوقت الذي يظهر أكثر وضوحا تناقص التمويل العام و زيادة الضغط الضريبي ، الاعتراض يأخذ مساحة أكبر. و لكن يجب أن نميز هنا ما بين مسألة مبدأ التمويل و الوسائل نفسها المتعلقة بهذا التمويل.

من حيث المبدأ ، الحكم بالتكلفة ، من غير تقدير الأرباح ، يكون طرحا للمسألة بشكل معكوس. فنوعية الارتباط الاجتماعي، التكوين و الخدمات المقدمة للعامة، و الذي ما يزال أمامه عملا كثيرا من أجل إحداث تنمية إنسانية ، الفوائد المتنامية للمشاريع التي ليس لديها و بشكل خاص شكل المشاركة كإحسان و قناعة ، رغم كل هذا إنها تشارك شيئا فشيئا في تمويل هذا القطاع ، كل هذه العلاقات و الارتباطات هي من غير شك بداية للجواب . بشكل عام وفيما يتعلق بالتمويل من قبل المشاريع، إنه مستوى إعادة التوزيع و الإنفاق الذي يحسب أكثر من فعالية و نوعية الخدمات المقدمة للعامة و الارتباط عن طريق الجمعيات.

وبعيدا عن التعارض مع السوق، العمل التطوعي يستطيع أن يحسن المستوى العام ، محددا ما هو عمل تجاري أو يتعلق بالتجارة وما هو غير ذلك.

حتى لو كانت الضرائب مرتفعة ، إنه من الممكن تمويل صعود وتوسع الجمعيات و قطاع العمل التطوعي المأجور. بداية و بعكس ما هو شائع، الجمعيات لا تعيش فقط على المعونات العامة. وسطيا ، هي لديها تمويل ذاتي ، يغطي تقريبا نصف أنفاقها، من خلال الاشتراكات ، الهبات و الإيرادات

الناجمة عن نشاطها. و لتنمية هذه المصادر من غير الدخول في منطق التجار والتجارة ، يكون هذا ممكنا من خلال وسائل متعددة. نستطيع مثلا أن نزيد من الهبات الممنوحة للجمعيات من خلال إعطاء حقوق أكثر للمشاركين فيها و تخفيض ضرائبهم.

تعتبر فرنسا متأخرا جدا في مجال دعم الجمعيات و الحركات الاجتماعية ، حتى مع وجود توجهات جديدة لدعم الجمعيات والمنظمات الثقافية، البيئية ، الإنسانية و الاجتماعية . و بالمقارنة مع دول أخرى ، يوجد عدد قليل من المؤسسات ذات النفع العام في فرنسا والتي تحاول أن تتطور أو لديها مشروع للتطور. و نتساءل هنا لماذا لا يتم جمع المشاريع التطوعية في مؤسسات كبيرة مع أخرى لها أهداف محددة مثل منظمات " الصحة، الشباب ، التدريب و التكوين ، البيئة، التعاون ..الخ "، نكون بذلك وحدنا شراكات مختلفة، واضعينا بشكل مشترك مصادرها ، مخفين عنها العبء الضريبي ؟ و المثل الأمريكي هنا حول هذه النقطة ، يثبت أن المؤسسات تستطيع تقديم مصادر جوهرية لجمعيات العمل التطوعي وهذه وسيلة جيدة لبناء قواعد للتعاون بين المجتمع المدني و المشاريع الاقتصادية. نستطيع أيضا إعادة توجيه العديد من الانفاقات العامة ونجعلها أكثر تأثيرا. فمأسسة جمعيات العمل التطوعي تفتح لها آفاق جديدة و جوانب أخرى وهي عملية تحد أمام هذه الجمعيات.

في الواقع ، يجب على مبدأ الجمعيات و المعترف به كعنصر أساسي في الحياة الديمقراطية ، أن يجد يوما الوسائل التي تحقق له الاستقلالية كي يستطيع تأدية وظيفته. إن هدف تعميم الديمقراطية من خلال المجتمع المدني هو مشروع طموح جدا. إنه يهدف لخلق فضاء تشمل فيه " الديمقراطية " الاقتصاد ، و النقاش العام و الحوار الجماعي ، و خاصة فيما يتعلق بإعادة التمثيل المؤسساتي للمجتمع المدني.

### الديمقراطية الاقتصادية

توجه الحركات الاجتماعية الجديدة ، التي تمثل ولو قليلا سكة الحديد التي تسير عليها المطالبات الاجتماعية و مطالبات الجمعيات ، لا تهدف إلى أن تكون السلطة هي أولوية بالنسبة لها أو على أن تمارس عملا سياسيا خالصا. نشاطاتها هي بشكل مباشر وواضح يتعلق بالحقل الاقتصادي. أي السلطة الحقيقة اليوم، والتي السياسي كطبقة حاكمة مهما كانت توجهاته ، يظهر

خاضعا و تابعا لها. فالوصول إلى السلطة السياسية ليس هدفا بقدر ما يكون الهدف هو الوضع في المسألة نتائج كل قوى الاقتصاد الليبرالي على المستوى الكوني. البحث عن نظام وقواعد جديدة للسوق هو في قلب القضية الديمقراطية اليوم ، حيث يتم تفعيل كل الطاقات على المستوى الوطني و العالمي ، حيث أصبحت الانتخابات السياسية مهمة و منفرة. الحركة الاجتماعية و حركة المواطنة تعيد إدخال الأسئلة الاقتصادية في النقاش السياسي، كما هو مثلا في منتدى " بورتو أليجر " الذي سبق وبخطوات المنتدى الاقتصادي في " دافوس ". حيث تتم مناقشة تأخر و انحطاط السلطة السياسية و سقوطها و فشلها في مواجهة الفقر و هشاشة الوضع في المجتمعات الغنية ، أو في مواجهة التطور و الفرق الكبير بين الشمال والجنوب، بل أيضا هي ردة فعل في وجه التغيرات في طبيعة الاقتصاد. ملامسة بذلك مصادر الحياة عند الناس التي تحدد حياته ومعيشتهم و مصادرهم الطبيعية، أو فيما يتعلق بالنظام الإنساني مع إنتاج الفرد، وقيمه و تراثه ، فالإقتصاد يستولي بشكل مباشر على المصادر البنيوية للفرد و بالتالي على أسس الديمقراطية. المسألة الاقتصادية تصبح إذا مسألة ديمقراطية وبامتياز. و هذا لا يعني هنا فقط المواجهة بين رأس المال ، بين اللامساواة وتقسيم ناتج النمو، بل أكثر استراتيجية ، هي في توجيه الإنتاج و علاقات الإنتاج داخل النظام الرأسمالي. طبيعة النمو هي من الآن فصاعدا مهمة جدا أكثر من النمو نفسه. و نستطيع القول هنا أن التعبير عن المجتمع المدني لا يكون فقط من خلال العمل و مقاومة النقابات ، ولكن أيضا بالانخراط و المشاركة الفعالة في مسيرة اتخاذ القرار الذي يلزم ويحدد مستقبل العملية الإنتاجية حول تنمية مستدامة و بالتحديد.

عملية إعادة اندماج الاقتصادي في السياسي و السياسي في الاقتصادي يعطي من جديد الوحدة و القوة للمسألة الديمقراطية. هذا الاندماج يسمح بتجاوز التنافس القديم بين مفهوم " الحرية " عند القديمين، أي هيمنة المناخ السياسي " أرسطو " ، و بين الحداثيين ، حيث سيطرة المناخ الاقتصادي " آدم سميث ". إنه من المستحيل الفصل اليوم بين المساواة في الحقوق السياسية من جانب ، و الحقوق الاقتصادية من جانب آخر ، أو العمل على اختزال أحدهما لصالح الآخر، ولكن أن نجعل من الحرية الاقتصادية و تفرعاتها موضوعا للتححرر

السياسي. كل هذا يمكن أن يجسده قطاع كبير من العمل التطوعي عن طريق الجمعيات ولكن بمستوى ضعيف من خلال المشاركات في إنتاج المصادر البشرية ، و بأكثر شمولية ، في المشاركة بإنتاج الفرد من خلال تشييد علاقات من التعاون مع المشاريع ، مقترحين نموذجا جديدا من علاقات العمل، و ذلك من خلال النشاط و الفعالية وقوة الضغط الناتجة عن الجمعيات التي تتعلق بالمستهلك. إذا العمل التطوعي عن طريق الجمعيات هو وسيلة جديدة لإعادة تشكيل الاقتصاد بطريقة أخرى، حيث يتم طرح المسألة الديمقراطية أكثر مما يكون الوزن لصالح الاقتصاد في كليته.

### فضاء العامة

إن صعود و ارتقاء المجتمع المدني و ممثليه الطبيعيين و التي هي الجمعيات، في مواجهة انحطاط الطبقة السياسية ، يطرح، بمفهوم جديد ، سؤال الفضاء المتعلق بالعامة. مع الحداثة ، المناخ السياسي الإعلامي يعكس الرأي العام بطريقة تفرض كما كان عليه الحال في الساحات العامة التي كانت تنعقد فيها المجالس الإغريقية. ضمن هذا المعنى ، مهما كانت نوعية الإعلام وجودته و درجة استقلاليته كبيرة و خاصة فيما يتعلق بعلاقة الصحفيين بالسياسة و السوق، فإنهم لن يكون لهم شرعية شخصية كأفراد يمثلون الرأي العام. بالمقابل ، هم يشاركون في تشكيل و ممارسة دورا مهما في عملية بناء الفضاء العام. ولكن هذا الفضاء المتعلق بالعامة لا يمكن تقليصه في الممارسات الإعلامية أو في موجة من الرأي العام التي تعكسه كمرآة خاضعة لكل أنواع الاستخدام . إن فضاء العامة بالمعنى الأصلي للكلمة أو للتعبير الحر عن المجتمع المدني ، يبقى فضاء معرفيا بشكل خاطئ. إنه من جهة أخرى أمر متناقض أن الذي يشكل في نفس الوقت جوهر و أساس الديمقراطية لا يكون موضوعا أو هدفا لأعمال كثيرة أو هدفا لتعريف و تدقيق أفضل. فهذا الفضاء العام يمكن أن يظهر بشكل فظ في الشوارع عبر التظاهر. أو يظهر أحيانا من خلال أصوات الناشطين الاجتماعيين، النقابيين و الجمعيات و التي تشكل الناطق باسم المجتمع المدني. ولكن مع هذا الفضاء العام لا يكون قد استوفى حقه فالمعبرون عنه لا يشكلون سوى أقلية و التي تدعي بدوره إلى شكل آخر من التمثيل الاجتماعي يتحول إلى مؤسسة منظمة يكون للجميع الحق بالوصول إليها. الفضاء العام إذا وكونه مكانا مميزا للنقاش و التحرر الديمقراطي، يبقى

في جزء كبير منه بحاجة لإعادة بناء. في البحث عن الديمقراطية اليوم ، كل واحد يريد أن يكون باستطاعته الإعلان عن نفسه و يكون معترفا به من الجميع في المجتمع حيث صوته يتساوى مع الأصوات الأخرى ، ولن يكون الفرد راضيا فقط من خلال تمثيله ببعض الأشكال الجماعية للتمثيل الاجتماعي والسياسي. و المقصود هنا هو العودة إلى مصادر الديمقراطية التي يمكن تعريفها قبل كل شيء كفضاء من الحوار و النقاش ، من المعلومات و التشاور من أجل خلق الشروط الواجبة للتوافق، وتكوين إرادة عامة. المجتمع المدني الذي يظهر شيئا فشيئا على الساحات الوطنية و الدولية يجب أن يجد أشكاله ونماذجه الخاصة التي تعبر عنه و تشرح موقفه و ذلك يكون من خلال تحويل الفضاء العام كما يجب أن يكون في الحالة الديمقراطية : إنه فضاء من أجل الجميع. في هذا الفضاء فقط يمكن أن نبني عملا تطوعيا كبيرا مؤسسا على مشاركة أكبر عدد من الناس، حيث يعكس و يرهن على الإحساس بالمساواة و المواطنة التي لا يمكن الحصول عليها فقط من صندوق الاقتراع. إنه حالة طارئة أن نحل التناقض الحديث بين المجتمع المدني و الذي هو في حالة بحث عن وسائل جديدة للتعبير و التمثيل و الاختفاء شبه الكامل للأشكال الوسيطة في المجتمع، إن هذا العمل من أجل التنظيم الذاتي للمجتمع المدني و الذي هو ذو أولوية من الناحية السياسية ، فيه يمكن للعمل التطوعي أن يحمل إلينا مشاركة كبيرة يمكن أن نقرن بها طبقة سياسية لا تسعى إلا للبقاء في السلطة و السيطرة عليها. الثمن و التكلفة السياسية و المالية للعمل التطوعي و للمشاركة العامة في الحياة و في الجمعيات هو الثمن لتحقيق الديمقراطية الحديثة، و في الواقع هو سعر غير باهظ في مقابل تحقيق هذه الديمقراطية.

### **فضاء من التمثيل**

مسنودة من العمل التطوعي ، الجمعيات القوية، الشرعية والمعترف بها ، تستطيع لعب دورها بشكل كبير ورسمي من خلال فعاليتها و مشاركتها الاجتماعية. دور في الوقت الحالي مستندا فقط إلى النقابات التي ليس لها تأثيرا كبيرا و موقعا هاما عند الرأي العام. و بما أنها منشطة متميزة للفضاء العام ، الجمعيات تستطيع أن تجسد تمثيلا اجتماعيا / سياسيا للمجتمع المدني. و من أجل التدقيق بالكلمات ، المقصود هنا هو تمثيل ليس كاملا و الذي يفترض أن يمثل أكبر قدرا ممكنا من السكان في الجمعيات ذات المنفعة العامة، أما أن

نعطي الجمعيات " صفة " تمثيلية من غير مشاركة الجميع ، فإن هذا لن يؤدي إلى حجم مشاركة كبيرة تضمن معظم المجتمع المدني. حتى ولو كانت الجمعيات هي اللسان الناطق الذي يترجم حساسية الرأي العام حول هذا أو ذاك الموضوع. بالمقابل ، الجمعيات، بما أنها منظمات مفتوحة ، لديها القدرة على التمثيل حيث ، نوعيا ، هي الحامل لمختلف الآراء و المواقف حول موضوع من مواضيع المنفعة العامة. إذا التمثيل هنا تمثيل نوعي للاختلاف الذي تنظمه الجمعيات أكثر مما هو تمثيل يحمل " الصفة الكاملة " و الكمية لكل المجتمع المدني ، وهذا التمثيل النوعي يسمح بإيضاح الرأي و شرحه و بالمواجهة ، إذا أمكن ، ويسمح أيضا بالمصالحة. فضاء من العمل و التشاور و التفاوض ، إذا نحن هنا تماما في قلب العملية الديمقراطية.

هذه العملية من تمثيل المجتمع المدني هي أصبحت موجودة و من وقت سابق في داخل الجمعيات. و من هنا هناك اتحادات و فدراليات مكونة من الجمعيات ، مبنية من تجمعات حول موضوعات كبيرة تجمع أجزاء كبيرة من القوى في مجالات متعددة " التعليم ، الصحة ، البيئة ، التنمية ، التعاون الدولي ، الحياة العائلية ، الزراعة ... الخ " . هذه التنظيمات الكبيرة هي نفسها اجتمعت في داخل تنظيمات أخرى لتنظيمات أخرى.... هذه العملية من تمثيل المجتمع المدني يجب وبشكل طبيعي أن تتتابع و تتسع. في فرنسا و في عام 1901 كانت المرة الأولى في التاريخ ، الجمعيات عرفت لحظة تاريخية من الاستقلال و التمثيل ، ولديها القدرة للحديث و التعبير عن صوت واحد وتخدم الجموع بشكل دائم ومستمر. إنها اتفاقية أو عقد وقع بين الدولة و الجمعيات ، هذا الاتفاق يعرف علاقة من الشراكة مع السلطات العامة مؤسس على شرعيات مختلفة و متعددة لكنها متكاملة. وهذا ما أسس ثورة صغيرة في تقاليد الجمهورية حيث الدولة تفرض طبيعيا كمصدر لكل الشرعيات . هذه الشراكة يمكن وضعها تحت عنوان علاقة تعاقدية و هي مضمونة قانونيا و ضمن الاستقلالية للجمعيات و لممثليها. و هذه اعتراف ضمني بأهمية التنظيم الذاتي للمجتمع المدني ، حتى ولو أن سؤال الوسائل و المساعدات بقي سؤالا مفتوحا. الاتفاق بين الجمعيات والدولة يشير إلى أن أفضل الشروط يجب أن تكون مجتمعة من أجل تنمية وتطوير العمل التطوعي ، و تشجيع المشاركة و جعلها متاحة للجميع. و في النهاية لا ننسى أن الاتفاق يعترف و يساند الدور

الاقتصادي الخاص للجمعيات و في دوره في تأسيس مفهوم جديد أكثر إنسانية فيما يتعلق بالثروة. من هنا نلاحظ أنه من تلك اللحظة 1901 ، المجتمع المدني يمتلك أداة قانونية و شكلا تعاقديا ، من أجل تنظيم الحوارات و الأفعال العامة، و من أجل تقديم تمثيل لا يمكن معارضته داخل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي.

إن إعطاء تمثيلا اجتماعيا و صوتا للمجتمع المدني عملية لا تكفي. فهذا لا يسمح بتقليص الفجوة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، بين الديمقراطية الاجتماعية و الديمقراطية السياسية ، بين ديمقراطية المشاركة و ديمقراطية التمثيل. إنها النماذج الواضحة و المبينة و المنطوق بها بين التمثيل الاجتماعي و التمثيل السياسي هي الأكثر جوهرية. الديمقراطية يجب أن ترى كعملية مستمرة من المشاركة حيث الانتخابات ليس إلا نموذجا من النماذج الكثيرة. فكل ديمقراطية فهي بالضرورة ديمقراطية مشاركة . و أن نعطي الوسائل للمواطنين للانخراط بالعمل المدني ، والتطوعي و المنفعة العامة، و ألا تكتفي المشاركة فقط من خلال صندوق الاقتراع والانتخابات. فليس الاقتراع هو الذي يخلق المواطن، بل المواطن هو الذي يخلق الاقتراع.

## الفصل السابع

### تغيير السياسة

تغيير السياسة هنا لا يعني تغيير الحكومة من خلال التعاقب عليها ، حيث مجموعة من الناس الخاضعة و التي تتفتح بصيرتها شيئا فشيئا تصر بشكل ثانوي على التغيير ، ولكن في الحقيقة لا شيء يتغير. تغيير السياسة ، هو عكس ذلك، فالتغيير يجب أن يتناول جوهر السياسة و دفع حركة تذهب من الأدنى إلى الأعلى، أولى من أن تدفع من اليمين على اليسار أو العكس، و ذلك من أجل إعطاء السياسة معنى يقتسمه الجميع. و هذا يعني أيضا إعادة وضع الديمقراطية على قدميها حيث أنها في هذه الأيام تسير على رأسها. كل هذا يجعلنا نعيد بناء وتأسيس المجتمع المدني في فاعلية سياسية واسعة وكبيرة ، و إعطائه تمثيلا ، كما هو عليه الحال بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام والمصلحة العامة ، وليس فقط هذا ، بل إعطائه مكانا عاما للتعبير و الذي يكون موقعه بين المجتمع المدني و الطبقة السياسية.

### غرفة المجتمع المدني

في الواقع هذا الموقع موجود سابقا في عدة دول، ففي فرنسا هذا المكان موجود من خلال " المجلس الاقتصادي و الاجتماعي"، حيث يعتبر هذا المكان الغرفة الثالثة في الجمهورية الفرنسية بعد البرلمان و مجلس الشيوخ. ولكن دوره اليوم نسبيا هو صغير في داخل المؤسسات و عملها ، وهو محدود في تأثيره السياسي لا بل مهمل. فهو يعرف بدوره ذو الطابع المهني من خلال تكوينه المعتمد على جهات مهنية مثل النقابات و العمال و المهن الحرة و مكاتب الاستشارات أو من خلال أشخاص تمت تسميته من قبل الحكومة كخدمات متبادلة فيما بينهم ، و هذه التركيبة لم تترك سوى بعض المقاعد " المتحركة " لممثلي الجمعيات . إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسس مع " المجتمع الصناعي " ولكنه مازال يحمل روح العلاقات وشكلها. فتحولات الاقتصاد و ازدياد وتشعب قضايا المجتمع ، ثم صعود فاعلون جدد في المجتمع المدني ، و طلب المشاركة ، كل هذا أعطى المجلس و بشكل شرعي أهمية أخرى كما كان يطمح لذلك الجنرال " ديغول " لتحويله لأداة كبيرة

للمشاركة الاقتصادية و الاجتماعية و في النقاش الديمقراطية. إعادة الرؤيا في تركيبته ، إعطاء أفضل تمثيل للمجتمع المدني و مكان هام للجمعيات، كل هذا هو مقدمة ومدخل، ولكن بالتحديد وظيفته السياسية يجب أن يعاد تطويرها. المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أنه مكان للتعبير و للنقاش والحوار العام ، بما أنه الممثل المؤسسي للمجتمع المدني في كل أطرافه ، يجب أن يصبح قوة في الاقتراحات لا يمكن التغاضي عنها لدى كل حكومة. و أهم منفعة للمجلس هي أن يعكس قدر الإمكان أو إلى أقصى حد أسس المشكل المعاشة ، والاختلاف في وجهات النظر ، ثم أن يوصلها في مرحلة ما من الحوار إلى توافق حول اقتراحات الإصلاح. هذا الطريق يمكن اتباعه أيضا على المستوى الأوروبي أو من خلال المستوى العالمي وذلك عن طريق الأمم المتحدة.

### القضاء السياسي

هذا القلب أو العكس للعملية الديمقراطية يعطي دورا سياسيا كبيرا للمجتمع المدني و لممثليه. إنه يجعلنا نقرب من النموذج الأصلي للمجتمع المدني كمجتمع سياسي، إنه يكرس أيضا هذا النموذج ، حيث هؤلاء الذين يقترحون و يناقشون و يجادلون ليسوا هم نفس أولئك الذين هم مكلفين بنص القوانين و إصدارها ثم تنفيذها. إعادة التطوير هذه للدور السياسي للمجتمع المدني أصبحت في غاية الأهمية و أحيانا تبرز كآلة حربية موجهة ضد الطبقة السياسية و تهديد ضد تفوق مفهوم الاقتراع الوطني في العملية الديمقراطية. إن المنتخبين من الأمة يجب أن يحافظوا على آخر كلمة، ولكن عليهم أيضا مساندة العمل التشريعي منطلقين من تأسيس مشاريع للإصلاح من خلال الفاعلين الاجتماعيين و ممثليهم. فما يفقده هؤلاء من استقلاليتهم يربحونه مجددا من خلال المصادقية، في السلطة وفي الثقة و في احترام الناخبين. وهذا يعني إعادة تركيز أو توجيه الطبقة السياسية حول وظائف أكثر تحكيمية وحتى " قضائية " . وهذا كله ليس إلا عودة إلى أصول الديمقراطية ، عودة إلى المفاهيم الأصلية للوظيفة السياسية و التي يجب أن تؤسس شرعية غير قابلة للنقاش أمام الجميع : وهي ممارسة قضاء سام ، حيث هؤلاء الذين يتصرفون و يديرون ليسوا هم نفس الذين يقترحون، و حيث إصدار القوانين يركز على محتويات دقيقة و ليس على أوامر اعتبارية تستمر دائما و كأنها شرعية.

هذا التغيير المتقدم لوظيفة السياسة و الذي يتمحور بشكل أكبر على القانون و التحكيم أكثر مما هو على توجهات للمناصرين و المنتمين، سيأخذ وقتا ليس بالقليل. ولكن إذا كنا تماما نريد أخذ المبادرة تجاه سياسة استهلكت واستنفذت ثم إعادة تركيزها حولها أسسها الحقيقية ، ثم نحول النقاش السياسي الحالي إلى المجتمع المدني ، وضرورة التفاوض الاجتماعي الدائم مع جميع الفاعلين الاجتماعيين ، ومن أجل كل الأسباب التي ذكرت سابقا ، لا بد من تثبيت خطي أفقي واضح لهذا العمل. و بعيدا عن تملك سلطة وقدرة السياسة ، بل بالعكس هو إعادة إعطاء دورا حقيقيا للشخصية السياسية، و التي هي اليوم خاضعة للسوق و لأشياء كثيرة تسيطر عليها. وهنا نعيد إعطاء السلطة للمجتمع المدني من خلال آليات جديدة للتمثيل حيث السياسة ستجد مكانا ، و شرعية و اعترافا تفقده يوما بعد يوم. بالطبع هذا سيكون بعيدا عن استبدال سلطة بأخرى ، على العكس يجب تقوية كل منهما بالأخرى.

ليس لدينا الخيار: حيث الطبقة السياسية تستمر في الاستئثار بالسلطات التي تبقت لها، لاسيما السلطات الأمنية بالمعنى الواسع، منددة بالمجتمع المدني ، خارجة عن السيطرة و المراقبة وعنيفة كما هي طبيعتها الدائمة، وكل هذا لا ينتهي بكسب الميدان في عملية الصراع ، أو أن الطبقة السياسية تتفهم وتقبل أن رؤيتها للسياسة تقتصر فقط على الانتخابات، وتقبل بإعادة تسليح المجتمع المدني بالسياسة معطية الحقوق للممثلين الطبيعيين لهذا المجتمع و التي هي الجمعيات ذات المنفعة والمصلحة العامة ، النقابات، أو أن توجد آليات للمشاركة و للتعبير و التمثيل خاصة بهذا المجتمع المدني. إن تبني الاستفتاء الشعبي سيسطيع ضمن هذا المعنى أن ينفع بما يكمل هذه الترتيبات من قبل الطبقة السياسية . و سيكون هذا تمديدا طبيعيا للجدال والنقاش بين الجمعيات، مع إعطائها كل الوزن من خلال الإرادة الشعبية، دون خطر الوقوع في الديماغوجية.

انتهت ترجمة الكتاب

